

الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا (١٨٠٢ - ١٩٤٦)

أ.م.د. طالب محييس الوائلي / جامعة واسط / كلية التربية / قسم التاريخ

ظل الإقطاع يمثل النظام الاقتصادي المتحكم بالمجتمع الأوربي طوال مرحلة العصر الوسيط، لكن العديد من العوامل ساهمت في تدهور هذا النظام وانحلاله ابتداء منذ القرن الثالث عشر، فمثل ظهور فئة رجال المدن التجارية مقدمة للطبقة البورجوازية التي أخذت زمام المبادرة الاقتصادية، وصادف أن انتشر في انكلترا مرض الطاعون (الموت الأسود) الذي قتل نصف سكان إنكلترا عام ١٣٤٩م، وأدى إلى تدهور الإقطاع نتيجة هلاك نصف العاملين في الأراضي من العبيد والأقنان^(١)، فبدأ ينتعش عصر العمال الزراعيين وعمال المدن^(٢)، بعد أن امتنع الأقنان عن العمل في المزارع إلا مقابل أجور عالية^(٣). لذلك تدخل البرلمان لصالح الإقطاعيين، فصادق على قانون العمال (Statute of Laborers) لعام ١٣٤٩^(٤)، وخلال السنوات (١٣٥١، ١٣٥٣، ١٣٥٧، ١٣٦٠) أعيد إصدار القانون^(٥)، وينبغي أن نذكر أن هذه القوانين لم تكن في صالح العمال بل خدمة لأرباب العمل وللسيطرة على أسعار الأجور، ذلك انه تضمن إجبار العمال على قبول الأجور التي كانوا يستلمونها قبل الطاعون، وتخريم أرباب العمل الذين يدفعون أجورا أعلى، وعلى الرغم من ذلك فإن أصحاب المزارع والمهن اضطروا إلى مضاعفة الأجور^(٦). وبهيمنة البرجوازية ونشوء النظام الرأسمالي وإزاحة النظام الإقطاعي، بدأت العلاقات الاجتماعية الانكليزية تتغير في ظل الاستغلال الطبقي الذي تتعرض له الطبقة العاملة^(٧)، وكلما اتسعت المؤسسات الصناعية زاد حجم المحرومين كماً ونوعاً. فخلال أواسط القرن الثامن عشر بدأت الثورة الصناعية، في بريطانيا، بفضل بقاء أراضيها بعيدة عن حروب أوروبا وويلاتها، وتراكم الأموال فيها منذ القرن السادس عشر من استغلال الأراضي، ومن أرباح التجاريتين الداخلية والخارجية، فضلا عن قيام الثورة التجارية (Commercial Revolution) واتباعها السياسة الماركنتلية (Mercantilism)^(٨)، وتجارة الرقيق (Slave Trade) التي يَسِّرَت العمل الرخيص للرأسماليين. لقد ظهرت جملة من الاختراعات لمصلحة النظام الرأسمالي القائم على أسس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والأرض، وأدى استغلال الطبقة العاملة بالضرورة إلى زيادة أرباح الرأسماليين، وعلى هذا الأساس توسعت الطبقة العاملة نتيجة توافد أفواج الفلاحين والأقنان من الريف إلى المدينة نتيجة التطبيق الواسع لنظام التسييج^(٩)، وتسريح أعداد كبيرة منهم، فالثورة الصناعية لم تؤد إلى نشوء طبقة الرأسماليين الكبار فحسب بل أدت أيضاً إلى نشوء طبقة عمال كبيرة كانت تنمو عددياً بقدر ما كانت الثورة الصناعية تشمل فرعاً تلو الآخر من الإنتاج، وبالرغم من ثورية الرأسمالية بالنسبة للإقطاع؛ فإنها لم تختلف عنه في الجور والاستغلال، لاسيما بعد أن استخدمت الرأسمالية أيضاً النساء والأطفال وجعلتهم أدوات لزيادة أرباحها^(١٠).

كان لا بد والحال كذلك، من إلغاء الرق والدفاع عن حقوق العمال والفقراء والطبقات المحرومة ضد الاستغلال والقهر الاجتماعي والجشع الرأسمالي، ولما كان الرأسماليون يتعكزون على القوانين السائدة لمواصلة الاستغلال والتتصل من كل واجب تجاه هؤلاء؛ اتجهت الأنظار صوب البرلمان للنهوض بمهمة الإصلاح الاجتماعي بموازاة إصلاح النظام النيابي، فسارت عملية الإصلاح الاجتماعي مترافقة مع الإصلاح البرلماني، وكانت أول القضايا التي طرحت في البرلمان تتعلق بحقوق العمال وساعات العمل.

أ. مراسيم إنصاف العمال وتنظيم العمل ١٨٠٢ - ١٩٣٧:

رافق انطلاق الثورة الصناعية في بريطانيا ونشوء الرأسمالية في بريطانيا انطلاق طبقة العمال وتصادد نشاطها الاجتماعي والاقتصادي، فكلما تصاعدت أرباح الرأسمالية وتراكم الرأسمال، ازداد الاستغلال والظلم الطبقي، ما أدى إلى المطالبة بإنصاف هذه الطبقة المحرومة، لذا نشأت هناك حركة نقابية استهدفت تنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم لاسيما في مجال صناعة النسيج إلى جانب الصناعات الحديدية والتعدينية واستخراج الفحم، إذ أن نشوء هذه الصناعات وازدهارها تم على أكتاف العمال الذين اعتادوا على العمل أكثر من ١٢ ساعة في اليوم، في ظروف اجتماعية بائسة، فصار الجوع والفقر والأمية سمة مرافقة لهذه الطبقة. وازدادت مشكلات بريطانيا الاجتماعية خلال القرن الثامن عشر الميلادي، حين أصبحت المصانع والمناجم تستخدم أطفالاً ثقل أعمارهم عن العاشرة، لساعات طويلة في ظروف صحية قاسية وأجور زهيدة.

وعلى أثر ذلك بدأ دعاة الإصلاح الاجتماعي والبرلماني يرفعون أصواتهم ضد تشغيل الأطفال، كما نشأت جمعيات ونقابات تطالب بحقوق العمال في المدن والأحياء، فمذ العام ١٨١١ ظهرت حركة تدعو إلى تحطيم الآلة بوصفها سبب انتشار البطالة، على أساس أن النول الآلي المستخدم في الصناعات النسيجية تسبب في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، وقد قاد هذه الحركة شخص مجهول يدعى نيد لودلام (Ned Ludlam)، وقام عناصر حركته اللودين أو (Luddites) بتحطيم مكائن النسيج لاسيما في عامي ١٨١١ و ١٨١٢^(١١)، فتعاطفت معهم جموع من العمال وقدمت التبرعات لهم، وظلت هذه الحركة تتطور حتى أوائل العام ١٨١٦، إلى جانب قيام العمال بالإضرابات ومسيرات، كل هذه الفاعليات أجبرت البرلمان على اتخاذ قرار يمنع تحطيم الآلات ويعدها جناية بحق الرأسمالي يعاقب عليها القانون، فنفذت الحكومة حملة لمنع مثل هذه الأفعال^(١٢).

وإذا كانت هذه تمثل البداية الغريزية الأولى لمطالبة العمال بحقوقهم التي طالما تجاهلها البرلمان، فإن رسالة العمال وصلت إلى رسمي السياسة في بريطانيا ومنهم البرلمان، لكن سنين طويلة مرت قبل أن تعي النقابات الوسيلة الصحيحة والناجعة لكسب المطالب، إلى أن بدأ العمال وممثلوهم يدركون أن الإضراب الجماعي هو السلاح الذي يمكنهم من إجبار أرباب العمل على التنازل لصالح العمال. وبالفعل فحين شعر الرأسماليون أن النقابات والإضرابات العمالية بدأت تشكل خطراً على مصالحهم، بدأوا يحركون

ممثلهم في البرلمان لوضع قرارهم المتخذ عام ١٨٠٠ موضع التنفيذ، والمتضمن منع الإضراب ومعاينة أي تكتل يظهر بين العمال، لذا وجه دعاة الإصلاح والحقوق المدنية سهام نقدهم لهذا القانون، إلى أن اضطر البرلمان عام ١٨٢٤ إلى تعليق القانون.

بمعنى آخر أن الأنظار تحولت إلى إصلاح النظام النيابي، بوصفه طريقا للإصلاح الاجتماعي، ذلك أن البرلمان بسبب الوجود الأرستقراطي الكثيف فيه منع بين عامي ١٧٩٧ و ١٨٠٠ إصدار أي مرسوم ينصف الطبقة العاملة، ليظل العمال تحت رحمة رب العمل، إلى أن ألغي هذا المبدأ عام ١٨٠٢، عندما بُدئ بإصدار قرارات لتحديد ساعات العمل وظروفه للأطفال، وقرارات تتعلق بحقوق العمال عام ١٨٢٤. بعد أن تجددت المطالبة منذ سنة ١٨١٥، ونمت تدريجيا خارج نطاق البرلمان والأوليغاركية الأرستقراطية^(١٣).

فقد أصدر البرلمان عام ١٨٠٢، قانون تحديد الحقول التي يمكن للأطفال العمل بها، مستهدفا المحافظة على أطفال دور الرعاية الاجتماعية من اليتامى وأولاد الفقراء الذين كانت السلطات المحلية تقوم بتدريبهم، ومنع تشغيل ممن هم أقل من تسع سنوات، وأوجب مراقبة صحة المتدربين وسلوكهم في محالج القطن والصوف، كما حدد ساعات العمل لغير هؤلاء بـ ١٢ ساعة يوميا، كما منع إجبار الأطفال ممن هم في سن تقل عن الرابعة عشرة على العمل ليلا بعد الساعة التاسعة مساء، وتقرر إجراء التفتيش على المعامل لمراقبة تطبيق ذلك. كما شرع لهم الحصول على الدراسة لمدة ساعتين يوميا، أما الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فما فوق، فحدد لهم ١٢ ساعة يوميا، وتسعا وستين أسبوعيا^(١٤).

ثم توالى بعدها صدور قوانين بهذا الشأن وهي على التوالي، مراسيم ١٨١٩ و ١٨٢٥ و ١٨٣١، ففي سنة ١٨١٩ صدر قانون محالج القطن أو (The Cotton Mills Act) الذي حرم تشغيل الأطفال دون التاسعة من العمر في معامل النسيج، وحدد ساعات العمل لمن هم في عمر (٩-١٦) سنة بـ ٧٢ ساعة في الأسبوع، وصدر قانون آخر سنة ١٨٢٥ يؤكد ذلك. فيما تضمن قانون محالج القطن لسنة ١٨٣١ تحديد عمل الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بـ ١٢ ساعة يوميا، ومنع الذين هم دون السن المذكورة من العمل في المحالج، ومنع أيضا تشغيل الذين تقل أعمارهم عن ٢١ ليلا، ولم يتطرق القانون إلى حالة النساء، أو تفتيش المصانع^(١٥). لكن المؤرخين لاحظوا عدم تنفيذ هذا القرارات لأن البرلمان لم يضع آلية لذلك^(١٦)، مع أنها كانت خطوة في الاتجاه الصحيح. من هنا جاءت فاعلية ذلك المرسوم الذي صدر سنة ١٨٣٣، حين فرض تعيين مفتشين للمصانع، إذ قاد ريتشارد واستلر (Oastler, R.)^(١٧) حركة الاهتمام بالعمال وأوجد تعبير (عبيد ملاكي المعمل)، أو (Slaves to owners factory)، ودعا إلى الاهتمام بالعمال وجعل ساعات العمل اليومي ١٠ ساعات، وقام بدعاية واسعة في بريطانيا فاستطاع أن يكسب الكثير من الأنصار، ما أجبر الحكومة على تشكيل لجنة ملكية لدراسة وضع العمال في سنة ١٨٣٣، وكانت النتيجة سن البرلمان قانون المصنع (The Factory Act) لسنة ١٨٣٣، الخاص بتحديد ساعات

عمل الأطفال الذكور بعمر تسع سنوات فما فوق والفتيات بعمر ١٣ سنة فما فوق في المناجم والمعامل، وتجنب سوء معاملتهم مع تنظيم ساعات عملهم بما لا يزيد عن تسع ساعات يوميا، و ٤٨ ساعة أسبوعيا، من بينها ثلاث ساعات دراسة يوميا، أما الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ فما فوق، فقد حدد لهم ١٢ ساعة يوميا و ٦٩ أسبوعيا، وحدد وقت ممارسة العمل اليومي من الساعة ٥,٣٠ صباحا إلى ٨,٣٠ مساء. كما أقر القانون تعيين أربعة مراقبين لهم صلاحية فرض الغرامات على معامل نسيج القطن والصوف والكتان التي طبق القانون عليها، إذا ما خالفت هذا القانون^(١٨). وإذا كان هذا القانون قد نظم عمل الأطفال، لكنه لم يحدد ساعات العمل الخاصة بالبالغين، ولم يطبق إلا على معامل النسيج. وكانت تلك خيبة أمل كبيرة للحركة التي كانت تدعو إلى تقليل ساعات العمل إلى أقل من عشر ساعات^(١٩).

لم تكن نتائج هذا القانون مقتصرة على بريطانيا، بل شملت دولا أخرى كانت تستخدم في معاملها أعدادا من الأطفال، فقد أصدرت بروسيا عام ١٨٣٩ قانونا ينظم عمل الأطفال، وفي الولايات المتحدة التي اعتمدت صناعة النسيج فيها على الأطفال؛ إذ كان أكثر من ٤٠% كان ٤٠% من عمال مصانع النسيج في نيو إنجلاند، المنطقة الشمالية الشرقية عام ١٨٣٢، ممن هم بين السابعة والسادسة عشرة، لذا صدر في العام ١٨٣٦، أول قانون أمريكي ينظم عمل الأطفال في ولاية ماساشوسيتس. منع استخدام الطفل الذي يقل عمره عن ١٥ سنة في المصانع ما لم يمضى ما لا يقل عن ثلاثة أشهر في المدرسة في السنة التي تسبق التوظيف.

ومنع قانون ١٨٤٠ تشغيل الأطفال في تنظيف المداخل. ولغرض تحسين ظروف العمل وإنصاف العمال، أصدر البرلمان في العام ١٨٤٢ مرسوم تعيين الصناعات الكريهة المضرة بالصحة، وأصدر أيضا مرسوم المناجم (The Mines Act) الذي منع تشغيل الأطفال دون العاشرة وتشغيل النساء في المناجم تحت الأرض، وسمح للأطفال ممن هم بعمر ١٠-١٨ سنة بالاستمرار في العمل^(٢٠)، لكن القانون لم يحدد ساعات العمل، بل شرّع التفقيش للتأكد فقط من شرط العمر^(٢١).

وفي العام ١٨٤٤ صدر قانونا، حدد سقفا جديدا لعمر الأطفال العاملين في صناعة المنسوجات، وساعات العمل، فقرر أن يكون عمل الأطفال ممن أعمارهم بين ثمان و ١٣ سنة لا يتجاوز ٦,٣٠ ساعات، على أساس أنها نصف وجبة، كما صدر في العام ١٨٤٥، قانونا يمنع استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمان سنوات في مصانع الطباعة والصباغة في معامل النسيج، ومنع تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٣ سنة والنساء بين العاشرة مساء والسادسة صباحا، وفرض حضور الأطفال تحت ١٣ سنة للمدارس ما لا يقل عن ثلاثين يوما لكل موسم دراسي (نصف سنة)^(٢٢).

كما صدر في العام ١٨٤٧ قانونا حدد ساعات العمل الأسبوعية بستين ساعة بدلا من ٦٩ كما في قرار ١٨٣٣. فطبق على كل نقابات العمال باستثناء عمال النسيج التي كانت اشد المتحمسين للإصلاحات الدستورية والاجتماعية^(٢٣). وحدد قانون المصانع لسنة ١٨٥٣، تنظيم عمل الأطفال في الطواحين فحدد

وقت تشغيل الأطفال من عمر تسع إلى ١٣ سنة بين الساعة السادسة صباحا حتى السادسة مساء صيفا، ومن السابعة صباحا حتى السابعة مساء في الشتاء. كما حدد بالطريقة نفسها عمل النساء والشباب بين السادسة صباحا والسادسة مساء. ونظم قانون ١٨٦٠، العمل في قصر ألوان الأقمشة وصباغتها، لكن قانون ١٨٦٢، منع العمل الليلي في مثل هذه المؤسسات، وبعد سنتين نظم البرلمان العمل في الصناعات الفخارية والورقية، وأخضع قانون تنظيم الورش لعام ١٨٦٧ (Workshops' Regulations Act)، المعامل التي تستخدم خمسين شخصا بقوانين العمل، كما نظم قانون آخر العمل في الورش، فعرف هذه الورش بالتتي يعمل فيها أقل من خمسين شخصا، فمنع عمل الأطفال تحت سن الثامنة فيها، وحدد عمل الأطفال بين الثامنة والثالثة عشرة بنصف وجبة، وعمل النساء وبقية العمال بـ ١٢ ساعة يوميا، من ضمنها ساعة ونصف لوجبات الطعام، ومنع تواجد أكثر من خمسة أشخاص في هذه الورش بعد الساعة الثانية من أيام السبت، وفرض حضور الأطفال المستخدمين للمدارس ما لا يقل عن عشر ساعات أسبوعيا^(٢٤). كما تضمن قانون بلمسول لسنة ١٨٦٧ (Plimsoll Act) وضع جميع مصانع السفن تحت مراقبة مندوبي مجلس التجارة (Board of Trade) للتأكد من حالة العمال الصحية وعدم إرهاقهم^(٢٥).

وخلال وزارة غلادستون الأولى (١٨٦٨-١٨٧٤) أجازت لأول مرة نقابات العمال بصدور قانون نقابات العمال لعام ١٨٧١ (Trade Union Act) وأعطاهما الصفة الشرعية، منذ أن ظهرت عام ١٨٢٥، إلا أنها ظلت تراوح مكانها، على الرغم من أن قانون الإصلاح البرلماني لعام ١٨٦٧ أعطى العمال في المدن حق التصويت، وانعقاد أول مؤتمر لنقابات العمال عام ١٨٦٨^(٢٦)، لكنها بدأت تشهد توسعا كبيرا، حينما صدر المرسوم، إذ بلغ عددها ٨٣ نقابة، وعدد أعضائها أكثر من ٢٠٠ ألف عامل، ومجموع مواردها أكثر من ١٢٥ ألف باون. وصار يوسعها عقد الاجتماعات والقيام بالإضرابات. ثم تطور الأمر فأصبح عددها ٤٩٠ نقابة رئيسة سنة ١٨٩٠، عدد أعضائها ٦٥٠ ألف عضو وبلغت ميزانيتها مليون باون إسترليني، وقفز هذا الرقم إلى ٦٧٥ نقابة في عام ١٩٠٦، فيها مليون وسبعمئة وخمسون عضوا وبلغت ميزانيتها مليونين وسبعمئة ألف باون إسترليني^(٢٧).

وكان الاهتمام بالشأن الاجتماعي أهم الأوراق التي استعملها بنيامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli) (١٨٠٤-١٨٨٠) في انتخابات عام ١٨٧٤ واستطاع من خلالها الفوز، وبالفعل فقد أصدرت حكومته قانون "تطوير سكن العمال". كما اصدر سلسلة من قوانين العمل بين عامي ١٨٧٤ و ١٨٧٨، حاولت إنصاف العمال ومنع استغلالهم^(٢٨). فقد أكد قانون المعمل لسنة ١٨٧٤ منع تشغيل الأطفال تحت عمر تسع سنوات في الطواحين، بعد ذلك بعام تم رفع العمر إلى عشر سنين، فيما بقي الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ثماني سنوات في الورش والمصانع غير مصانع النسيج. أما قانون الورش والمصانع لسنة ١٨٧٨ (Factory and Workshop Act)، فقد فرق بين مصانع المنسوجات المشغلة ميكانيكيا، والورش والطواحين، من ناحية شروط تشغيل الأطفال والنساء^(٢٩).



وحين أقر البرلمان البريطاني قانون التعليم (Education Act) لعام ١٨٧٦ كان على جميع أطفال بريطانيا في عمر العاشرة، الذهاب إلى المدارس، فصار يمكن للعاملين في المصانع الحصول على شهادة بعد دخوله المدارس الخاصة، أطلق عليها اسم شهادة العمل (Labor Certificate)، لاسيما وأن قانون فورستر للتعليم (Forster's Education Act) الذي سبق أن صدر في العام ١٨٦٠ قد جعل التعليم إلزاميا ومجانيا. تبع ذلك قانون الورشة والمصنع لعام ١٨٧٨، الذي اختص بتمييز مصانع النسيج عن الورش، فعد المصنع كل ورشة تدار ميكانيكيا، كما ساوى بين المصانع والطواحين فيما يتعلق بشروط عمل النساء والأطفال، وعاد البرلمان سنة ١٨٩١ من جديد إلى سن مجموعة قوانين أولها، يفرض الرقابة والتفتيش على العمال الذين كانوا يشتغلون بالقطع في بيوتهم، والثاني قانون التعليم، الذي تضمن رفع حد العمر لطالب العمل المبتدئ إلى ١١ سنة، وأقر الاستمرار بنظام العمل بنصف الوجبة، واستمر هذا النظام حتى العام ١٩١٨، أما الثالث فقد أقر عدم السماح للأمهات بالعودة للعمل خلال الأسابيع الأربعة التي تعقب الولادة، إلا أن هذه المدة رفعت في العام ١٨٩٣ إلى ١١ أسبوع^(٣٠).

وفيما يخص النزاع بين العمال وأصحاب المصانع، فقد كان مجلس اللوردات، بوصفه أعلى سلطة قضائية في البلاد، أصدر في سنة ١٩٠١، قرارا يقضي بدفع نقابات العمال التعويضات عن الخسائر التي تلحق بأصحاب العمل نتيجة الإضرابات، إلى أن تمكن مجلس العموم من إلغائه خلال حكومة الأحرار، بعد تسنمها الحكم (١٩٠٦-١٩١٦) وأجاز الإضراب والطرق السلمية لحل المشكلات العمالية. كما اصدر البرلمان سنة ١٩٠٦ قانون تعويض العمال (Workmen's Compensation Act)، الذي قرر حق العمال في التعويض إذا ما أصيبوا خلال العمل، وفي سنة ١٩٠٨ جعلت ساعات العمل بالمناجم ثماني ساعات فقط في اليوم، وتقرر سنة ١٩٠٩ تشكيل لجان محلية (Trade Boards) تؤلف من العمال وأصحاب المصانع لتحديد الحد الأدنى من الأجور في بعض الصناعات، وفي سنة ١٩١١ سن قانون التأمين الإجباري ضد المرض، ويقضي بالتأمين الإجباري على كل عامل يقل مرتبه عن ١٦٠ باون في السنة^(٣١)، كما سن في سنة ١٩١٢ قانون الحد الأدنى للأجور وفي سنة ١٩٣٧، أصبحت ساعات العمل تسع ساعات يوميا^(٣٢). وصدر في العام ١٩٢٠ قانون الترفيه (Welfare Act)، ويقضي إرغام أصحاب المصانع على إقامة مصحة كافية وحمامات في كل مصنع وإعداد مكان مناسب لبيع الأغذية للعمال بأسعار مناسبة^(٣٣).

لقد اشر إصدار هذه القوانين خلال هذه المدة تطور الحياة السياسية بصورة عامة والحياة البرلمانية بوجه خاص، والمرتبطان ببعضهما، ما انعكس إيجابيا على الحياة للمجتمع البريطاني. كما أشر أيضا امتداد الجهود البريطانية إلى أوربا لاسيما في قضايا تشغيل الأطفال وحقوق العمال، ففي العام ١٨٩٠ عقد مؤتمر دولي للعمل في برلين بألمانيا لدراسة مشكلة عمل الأطفال، ثم تأسست المنظمة الدولية للتشريعات العمالية في سويسرا في العام ١٩٠٠، بغرض وضع الحدود الدنيا لحماية العاملين لاسيما الأطفال.

لقد تمكن دعاة الإصلاح الاجتماعي من معالجة قضية العمال ليس لأنها أقدم المشكلات الاجتماعية في الجزر البريطانية، بل لفاعلية نقابات العمال ونشاطها وتحول العمال إلى قوة اقتصادية هائلة نتيجة الثورة الصناعية، وإلا فقضية الرق أقدم وهي تتعلق بكرامة الجنس البشري، لكن دعاة الإصلاح في البرلمان لم يترددوا في طرحها والبحث عن الحلول الناجعة لمعالجتها، بعد أن طرحت قضية العمال بقليل.

ب. مراسيم مكافحة الرق ١٨٠٧-١٨٣٣:

منذ أواسط القرن السابع عشر، بدأت انكلترا تدخل مجال تجارة الرق الحديث، فقد اضطر العرش إلى الإسهام في نشاط المؤسسات العاملة بهذا النشاط، فقد شارك الملك شارل الثاني (Charles II) (١٦٣٠-١٦٨٥ / ١٦٦٠-١٦٨٥) شخصياً في رأسمال الشركات الانكليزية التي كانت تتاجر بالعبيد، كما أسهم العرش والشركات الانكليزية بفتح أعداد كبيرة من المكاتب والشركات الخاصة بذلك في سواحل إفريقيا الغربية. ويقال أن أكثر من مليوني إنسان إفريقي جلبوا إلى المستعمرات الانكليزية خلال القرن السابع عشر فقط، على أساس أن هذه التجارة كانت حلاً لحاجة الاقطاعات والمستعمرات الماسة إلى اليد العاملة وتحول الرقيق إلى قوة اقتصادية أساسية تحرك المزارع في جزر الهند الغربية، وهو ما يفسر تأييد كبار السياسيين الانكليز لهذه التجارة^(٣٤)، على الرغم من وحشية هذه التجارة، وربما يقدم وصف ولبرفورس أمام مجلس العموم صورة تلك الوحشية، إذ قال:

"إن ستمائة أو سبعمائة من هؤلاء المساكين مقيدون بالسلاسل ويتعرضون لكل أنواع العذاب، يموت منهم في الطريق حوالي ١٢,٥%، وعلى الشواطئ حوالي ٤١,٥%، على أن هذا العدد يمثل جزءاً من الحقيقة"^(٣٥).

ويصف آخر معاناة هؤلاء بعد اصطيادهم وحشرهم بالسفن، بالقول:

"كان يحشر الرقيق في سفن صنعت خصيصاً لنقلهم، روعي فيها تصميم معين لتستوعب أكبر عدد ممكن من القطعان البشرية، وكان الزوج يطرحون فيها وهم مغلولون بأطواق وسلاسل من حديد، ويمددون في صفوف مرصوفة. وكانت المساحة التي يشغلها كل زنجي لا تكاد تزيد على القدر اللازم لوقوفه. وقد أنيطت قيادة السفن وأدارتها بأشد الملاحين قسوة وفراغا من الضمير، فإذا رأى الريان أن السفينة تتوء بحملها وهي في عرض البحر، ألقى عدداً من الزوج في البحر فيموتون غرقاً، وقد أدت الطريقة التي كان ينقل بها الزوج وسوء ما كانوا يطعمون، إلى انتشار الأمراض والوباء بينهم، فمن اعتل أو ظهر عليه الوباء، ألقى في اليم، فكان يهلك من الزوج قبل وصولهم إلى مستقرهم، ما يقرب من ٢٠% - ٣٠%، وإذا عنّ لهم أن يضربوا عن الطعام احتجاجاً على ما يلقونه من عذاب، فتحت أفواههم بآلة مخصصة صنعت لهذا الغرض، وصبّ فيها الطعام صلباً. وفي رحلة العذاب كان لا يسمع من صوت سوى قرع السياط المعقدة وجلجلة السلاسل، والأنين يبعث من الصدور، وإذا ما أراد قائد السفينة وملاحوها أن يرفهوا عن أنفسهم، دعوا الزوج إلى الغناء والرقص، وإذا امتنع أحدهم أو تباطأ، انهالت عليه السياط"^(٣٦).

وحيثما بدأت البورجوازية تأخذ زمام المبادرة من الإقطاع، وبدأت الأراضي تتحول إلى أيدي الرأسماليين، وانطلق نظام التسييج (The Enclosure System)، وصولاً إلى الثورة الصناعية (Industrial Revolution)، وتنامت الحاجة إلى اليد العاملة الرخيصة، وصار الإنسان قوة تغيير سياسية بسبب التصويت، ظهرت حاجة اقتصادية لإلغاء الرق، كما انطلقت أصوات لحركات وشخصيات تطالب بذلك لأسباب إنسانية، ففي العام ١٧٧٢ استطاع غرينفيل شارب (Greenville Sharp) (١٧٥٩ - ١٨٣٤) أحد موظفي الحكومة، أن يحصل على حكم قضائي من كبير قضاة انكلترا يقتضي أن الاسترقاق نظام غير معروف في قانون انكلترا العام، عليه فحالماً تظاً أقدام الرقيق أرضاً انكليزية، يصبحون أحراراً^(٣٧). ويقال أن سبب ذلك صورة من القسوة المفرطة مع عبد اسود شاهدها في احد شوارع لندن، فلم يهدأ له بال حتى حصل على هذا الحكم^(٣٨). أما أوريبا فكانت الدانمرك أول دولة أوربية تلغي تجارة الرق في عام ١٧٩٢^(٣٩).

برزت مجموعة من الشخصيات البريطانية لعل في المقدمة منهم ثلاثة لم يجمعهم اسم وليام فقط، بل المطالبة بتحرير الرقيق أيضاً، فنالوا نتيجة ذلك شهرة سياسية، هم: وليام ولبرفورس (William Wilberforce) (١٨٣٣ - ١٧٥٩) عضو مجلس العموم، ووليام بت الابن (William Pitt the Younger) (١٨٠٦ - ١٧٥٩) الذي صار رئيساً للوزراء مرتين (١٧٨٣ - ١٨٠١ ومن ١٨٠٤ إلى ١٨٠٦)، والسياسي المعروف وليام غرينفيل (William Grenville, 1st Baron Grenville) (١٧٥٩ - ١٨٣٤) رئيس الوزراء (١٨٠٦ - ١٨٠٧)^(٤٠)، فمارسوا خلال عقدين من الزمن نشاطاً سياسياً بصدد ذلك، فتشكلت في العام ١٧٨٣ أول جمعية لمقاومة تجارة الرقيق والعمل على تحريرهم هي (لجنة مناوأة الرق Anti-Slavery Committee)، من اثني عشر عضواً، بدعم وتأثير جماعات الكويكرز (Quakers) التي قامت في العالم الجديد^(٤١)، فأخذت الجمعية على عاتقها دراسة أحوال الرقيق في الموانئ الانكليزية، ودراسة نسبة الوفيات بينهم، والمعاناة التي يقاسونها، وتمكن ولبرفورس من جمع مادة وثائقية ضخمة^(٤٢)، مكنته من تقديم لائحة إلى مجلس العموم في ١٢ أيار ١٧٨٩، ضد تجارة الرقيق^(٤٣)، تضمن ضرورة تنفيذ ذلك على مراحل بسبب "أن العبيد عاجزون عن الحرية في الوقت الحاضر"^(٤٤).

لكن اندلاع الثورة الفرنسية في تموز ١٧٨٩، وما تلاها من تداعيات وحرب اندلعت بين فرنسا وبريطانيا استحوذت على اهتمام الساسة البريطانيين، أدى إلى تأجيل النظر بالموضوع إلى الثاني من نيسان ١٧٩٢، حينذاك قدم المشروع من جديد، لكن مجلس العموم البريطاني رفض المشروع بأغلبية ١٨٢ بواقع ٥٨ مؤيد مقابل ٢٣٠ صوتاً ضد المشروع^(٤٥). وكان السبب وراء رفض المشروع بهذه الصورة يعود إلى أن مزارع إنتاج السكر في المستعمرات البريطانية لاسيما مستعمرات جزر الهند الغربية، كانت في هذا الوقت تعتمد على سواعد الرقيق، فكان طبيعياً أن يساند أعضاء البرلمان مصالح أصحاب المزارع من

الانكليز في هذه الجزر^(٤٦)، لذا لم يكن الطريق أمام دعاة تحرير الرقيق، وفي مقدمتهم ولبرفوس مفروشا بالورد، بل كانت مهمتهم صعبة وربما يائسة.

وكاد المشروع ينجح في العام ١٨٠٤ حين قدم من جديد، فمرر في مجلس العموم خلال القراءات الثلاث، لكن مجلس اللوردات لم يوافق عليه فأهمل من جديد، وحين تولى اللورد وليام كرينفيل رئاسة الوزراء (١١ شباط ١٨٠٦ - ٣١ آذار ١٨٠٧)، قدم فوكس مشروع القانون لمجلس العموم مرة أخرى في العاشر من حزيران ١٨٠٦، فوافق المجلس على عرض المشروع بأغلبية كبيرة^(٤٧). وفي أوائل العام التالي قدم ولبرفوس القانون إلى مجلس اللوردات لمناقشته، ثم عرض مرة أخرى في المجلس في ٥ شباط ١٨٠٧، وكانت خطبة كرينفيل أمام اللوردات مؤثرة جدا^(٤٨). مع أن سبع كلمات أقيمت ضد القانون، فقد دافع عمدة برستول عن هذه التجارة من زاوية اقتصادية، إذ وصف تجارة الرقيق أنها:

"عماد الشعب الانكليزي، وأنها الأكثر ربحا، فهو يصل إلى ١٥٠% ويمكن لسفينة واحدة أن تريح ستين ألف جنيه، وحتى إذا تحطمت سفينتان من كل ثلاث، فإن ربح الثالثة يكفي لسد الخسارة"^(٤٩). كما أن احد اللوردات لم يجد دفاعا عن هذه التجارة غير القول:

"إن جزر الهند الغربية تعد جنة بالنسبة لهؤلاء العبيد إذا ما قورنت ببلادهم الأصلية"^(٥٠).

وعند التصويت على مشروع القانون تم إقراره، وكان المؤيدون مائة عضو أما المعارضون فكانوا ٣٦، وكان نصه:

"اعتباراً من الأول من أيار عام ١٨٠٧ سيكون شراء العبيد من إفريقيا ونقلهم إلى جزر الهند الغربية أو إلى أي بلد آخر أمراً ممنوعاً لا يقره القانون، وتلغى هذه التجارة إلغاء تاماً"^(٥١).

وحين أعيد المشروع إلى مجلس العموم في ٢٣ شباط ١٨٠٧، بغية التصويت النهائي عليه، جاءت النتيجة لصالحه حين صوّت له ٢٨٣ عضواً وعارضه ١٦، وقد وافق الملك جورج الثالث في ٢٥ آذار ١٨٠٧ على المشروع وأصبح قانوناً نافذ المفعول، وبذلك حُرّم على كل بريطاني إن يشترك في تجارة الرقيق أو أن يكون له نصيب فيها. وبقي إمام مؤيدي إلغاء الرقيق وعلى رأسهم ولبرفوس خطوة أخرى هي إلغاء الرق نهائياً في بريطانيا وممتلكاتها فيما وراء البحار، والذي يحتاج إلى جهود أخرى وسنوات من العمل الشاق^(٥٢). على أن تجارة الرقيق ظلت تمارس من بعض البريطانيين، بطرق غير مشروعة، حتى صدرت قوانين عام ١٨١١، التي تضمنت عقوبات محددة على من يمارس هذه التجارة، ثم صدر عام ١٨١٤ قانوناً وضع حداً نهائياً لهذه التجارة في الممتلكات البريطانية، حين عدّها من أعمال القرصنة^(٥٣).

وكان لبريطانيا وسياسيها نشاطاً واسعاً خلال جلسات مؤتمر فينا (١٨١٤-١٨١٥) باتجاه إقرار منع تجارة الرقيق، بعد أن تلقى مجلس العموم أربع عشرة عريضة احتوت على مليون توقيع لإلغاء تجارة الرقيق عالمياً، وبناء على هذا الطلب حاول كاسلريه (Viscont Castlereagh) (١٧٦٩-١٨٢٢) وزير خارجية بريطانيا (١٨١٢-١٨٢٢)، حمل مؤتمر فينا على إلغاء تجارة الرقيق العالمية، وبالفعل فقد أصدر



المؤتمر بياناً في شباط ١٨١٩ ضدها^(٥٤)، لكن الظروف الاقتصادية الداخلية للدول المشاركة في المؤتمر لم تكن تسمح بتنفيذ القانون، ما عدا بريطانيا، فالفرنسيين مثلاً كانوا أعلنوا منذ ١٦ مايس ١٧٩١، إلغاء استرقاق الزنوج في جميع المستعمرات الفرنسية، وحين تولى نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte) (١٧٦٩ - ١٨٢١ / ١٧٩٩ - ١٨١٥) الحكم، ووجد أن صادرات المستعمرات الفرنسية انخفضت، فقيل له إن نمو الصادرات مرتبط باليد العاملة التي يؤمنها الزنوج، لهذا اصدر بتاريخ ١٩ آذار ١٨٠٢ قرارا بالعودة إلى استرقاقهم^(٥٥). ثم عادوا لإلغائه عام ١٨٤٨^(٥٦)، وبالنسبة للبرتغال فإنها ألغت منذ ١٨١٥ تجارة الرقيق في أملاكها الواقعة شمال خط الاستواء، وحددت العام ١٨٢٣ لإلغاء الرق بصورة نهائية، وإن كان الموعد تأخر حتى ١٨٥٠، لأن مستعمراتها في أمريكا الجنوبية بحاجة إلى الرقيق، وفي روسيا ألغي الرق الزراعي عام ١٨٦١، أما الولايات المتحدة فقد أعلنت تحرير الرقيق في الأول من كانون الثاني ١٨٦٣، بعد حرب ضروس بين ولايات الشمال الصناعية والجنوب الزراعية استمرت أربع سنوات، وألغيت في هولندا سنة ١٨٦٣، أما إسبانيا فإنها أقرت إلغاءه سنة ١٨٢٠^(٥٧)، لكنها تأخرت في تطبيقه حتى سنة ١٨٧٣ و ١٨٨٠^(٥٨).

وبالعودة إلى الجهود الدولية لبريطانيا في سبيل منع تجارة الرقيق، وتطبيق مقررات مؤتمر فينا، فقد فوّض البرلمان البريطاني سفن كل من الأسطول وشركة الهند الشرقية، وحتى السفن الملكية تفتيش السفن الأجنبية بحثاً عن الرقيق، وفرض غرامات مشددة على السفن التي يعثر على متنها أرقاء^(٥٩)، لكن أصحاب فكرة إلغاء تجارة الرقيق شعروا بخيبة أمل كبيرة، ونبهتهم إلى مسألة مهمة هي أنه ما دام هناك رق، فستبقى هناك تجارة تقوم على ذلك، وإن حلم إلغاء هذه التجارة تماماً لا يتم إلا بعدم السماح بامتلاك العبيد وتحريرهم في جميع الممتلكات البريطانية، وهذا يحتاج إلى مجهود شاق ومتواصل. بل اكتشف هؤلاء أمراً أشد همجية نتيجة الرقابة البريطانية، فالأسطول البريطاني المعادي للرقيق لم يحرر سوى ٨% من عدد الرقيق الكلي المشحون من إفريقيا بين عامي ١٨١١ و ١٨٧٠^(٦٠)، مع أن المؤرخ البريطاني فيليب ليفين يرى أن وجود المراقبة البريطانية، منعت نقل أكثر من ٨٢٥ ألف عبد من إفريقيا إلى الأمريكيتين بين عامي ١٨١١ و ١٨٧٠^(٦١). لكن دعاة تحرير الرقيق لمسوا خطراً كبيراً على هؤلاء الذين يحملون على ظهر السفن، لأنه عندما يشعر أصحاب السفن بالخطر من الدوريات البحرية البريطانية كانوا يلجأون إلى رمي الرقيق في البحر، حتى لا تطالهم عقوبات قانون منع هذه التجارة^(٦٢).

لذا كان على الدعاة وفي مقدمتهم ولبرفورس مهمة أكثر صعوبة تتلخص في إلغاء العبودية في بريطانيا، وهي تتطلب جهداً ونضالاً جديداً، وبالفعل فقد واصل هؤلاء جهودهم، وقدمت إلى مجلس العموم في ١٢ نيسان ١٨٣٣ لائحة تنص على تحريم العبودية وإلغائها في بريطانيا ومستعمراتها، وبغية تمرير اللائحة وتسهيل الأمر، طالب ولبرفورس في خطابه أمام المجلس من الحكومة البريطانية، تعويض

أصحاب مزارع القطن والأرز وقصب السكر في المستعمرات عن الأرقاء العاملين لديهم، في حالة إلغاء الرق فيها، ليكونوا قادرين على تشغيل يد عاملة أجيرة بدلا من الأرقاء^(٦٣).

وبالفعل فقد مرر مجلس العموم مشروع اللائحة في القراءة الثالثة، فتحقق حلم جميع مناصري إلغاء الرق وأصبح أمراً واقعاً. لقد تضمن قانون التحرير (Law of the Editing) تحرير الرقيق في كل الممتلكات البريطانية، وهو يوجب تحرير كل عبد يقل عمره عن ست سنوات وتحرير العبيد الآخرين خلال اثنتي عشرة سنة، على أن يشتركوا في دورة لتدريبهم وتأهيلهم للحياة الحرة، وأن يشتغلوا خلال هذه المدة ثلاثة أرباع الأسبوع لأسيادهم. وأن يكون الربع الأخير لسد نفقات التعويض التي كانت تدفع لأسيادهم لقاء تحريرهم، كما تضمن اعتراف مجلس العموم أن الرق كان خطأ عاماً، يعد الشعب هو المسؤول عنه، لذا فيتعين على الحكومة والأسياد والعبيد المشاركة في تحريرهم، فقدر المجلس سبعة وثلاثين باونا وعشرة شلنات ثمناً للعبد الواحد. مما يقتضي من الحكومة تخصيص مبلغ عشرين مليون باون لتحرير العبيد، وهذا المبلغ يعادل نصف دخل الحكومة في السنة الواحدة. وطبق اعتباراً من آب ١٨٣٤، وبهذا تحرر بين ٧٥٠ - ٨٠٠ ألف شخص في الإمبراطورية البريطانية^(٦٤)، فكان مقدمة لإلغاء الرق في العالم، حين تدخلت بريطانيا لدى دول العالم الأخرى لتشجيعها (أو إجبارها) على أن تحذو حذو بريطانيا في ذلك.

وفي العام ١٨٤٨ أصدر البرلمان البريطاني قانوناً يخصص مكافآت مالية مغرية للعاملين على سفن الأسطول البريطاني في جميع بحار العالم مقابل كل رأس من الرقيق يتم العثور عليه^(٦٥)، وبذلك تمكنت بريطانيا بحجة مراقبة الرقيق من مراقبة معظم تجارة العالم بما فيها الأسلحة ومراقبة سفن خصومها في المياه الدولية^(٦٦). وبغية حل مشكلة الرقيق المحررين، ارتفعت أصوات بريطانية تدعو إلى إنشاء مستعمرة على الساحل الغربي للقارة الإفريقية، لإسكان هؤلاء ومنح جمعية سيراليون مرسوماً يسمح بإنشاء المستعمرة وإدارتها، وهكذا تم استئجار قطعة أرض في أفريقيا، ونقل إليها عدداً من المحررين في عام ١٧٨٧، ووافق البرلمان الانكليزي رسمياً على إنشاء هذه المستعمرة في العام ١٧٩١^(٦٧).

وعلى الرغم من أن تحرير الرقيق يعد بكل المقاييس عملاً نبيلاً، لكن الجارتيين فضحوا حملة الدعاية التي قام بها البرجوازيون بشأن صدور قانون ١٨٣٣، و أشاروا إلى أن العبودية المأجورة موجودة في بريطانيا نفسها إلا أن البرلمان لم يلق لها بالاً^(٦٨)، بل أن أعداء الرأسمالية ردّوا هذه الخطوة إلى مجموعة عوامل، ومنهم إيريك وليامز (Eric Williams)، وهو مؤرخ من جزر الهند الغربية وشغل منصب رئيس وزراء ترينيداد وتوباكو، فيرى، إن تجارة الرقيق ألغيت لأسباب اقتصادية، فعندما أخذت الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر تحل محل الرأسمالية التجارية، أصبح تدمير احتكار جزر الهند الغربية للسكر ملحاً، بوصفه خطوة لتفكيك النظام القديم للقيود الماركنتلية وإقامة نظام جديد للتجارة الحرة والكفاءة الاقتصادية، وفي رأيه أن: "أثر دعاة النزعة الإنسانية قد بالغ فيه كثير، رجال ضحوا بالبحث العلمي على مذبح العواطف، ووضعوا على غرار المدرسين القدامى، الإيمان قبل العقل والبراهين"^(٦٩).

وقال آخرون، أن السبب وراء إلغاء الرقيق، محاولة كسب الرأي العام البريطاني، لاسيما القطاعات المثقفة والغنية التي كانت تعمل على محاربة تجارة الرقيق ومنعها، وزوال حاجة المجتمع البريطاني في عصر الثورة الصناعية إلى الرقيق الذين أصبحوا عبئاً اقتصادياً واجتماعياً ثقيلاً، بل أكدوا أن سبب قيام الحكومة البريطانية بهذه الخطوة العمل على حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من الأيدي العاملة التي كانت بأشد الحاجة إليها، عقاباً لها على رفضها الاستعمار البريطاني، فضلاً عن استغلال بريطانيا الأفارقة الزنوج للعمل في مزارع وحقول المستوطنين البريطانيين في مكان تواجدهم في أفريقيا وعدم نقلهم خارج هذه المناطق^(٧٠).

والواقع أن إنكار أثر دعاة إلغاء الرق وجهودهم مثل وليام بت وولبرفوس ووليام كرينفيل وجرينفيل شارب وجعلها مرتبطة بدوافع مصلحة، أو إنكار توفر الظروف الموضوعية لإلغائه، ليس من العلمية، لأن الدعوة الإنسانية ضد الرق لم يكن يمكنها النجاح لولا الضعف الذي دب في أوصال النظام الاستعماري، نتيجة مجموعة تطورات ذات طابع اقتصادي في المقام الأول، لكن مهما كانت الشكوك والاعتراضات، فإن تحرير العبيد وتحريم تجارتهم، خطوة تاريخية بكل المقاييس، لكن بقي عليهم انتزاع حقوقها المدنية من خلال الكفاح ضد العنصرية والتفرقة، وفي مقدمة الوسائل التي ينبغي العمل من خلالها للمطالبة بالحقوق وتوعية الجمهور، تعليم العامة ومحاربة الجهل والنهوض بالواقع العلمي والثقافي عن طريق فرض إلزامية تعليم الأطفال ومجانيته، ومحو أمية الفئات الاجتماعية الأخرى.

ت. قوانين التربية ١٨٣٣ - ١٩٤٤:

كان التعليم في بريطانيا لاسيما المرحلة الابتدائية منه، إما فردياً في منازل الأغنياء، أو في مدارس تشرف عليها وترعاها مؤسسات أهلية ودينية تعتمد في تمويلها على التبرعات والمنح والأجور التدريسية، فقد تولت المؤسسات الكنسية تأسيس المدارس بدءاً من الأديرة في القرى والقصبات صعوداً إلى أبرشيات المدن والمقاطعات وصولاً إلى الكاتدرائية في كانتربري، فامتاز التعليم عموماً بالمسحة الدينية، ففي المراحل الأولى منه يتلقى التلاميذ دروساً في التعاليم الكنسية، إلى جانب تعلم القراءة والكتابة، إلى أن جاء القرن الرابع عشر، فتولى بعض رجال الدين والسياسة تأسيس مدارس ثانوية تؤهل الطلبة للدخول للكلية يدرسون فيها المعارف الضرورية للدراسة في كليات جامعات أكسفورد (The University of Oxford) (تأسست عام ١٢٤٩) وكمبريدج (The University Of Cambridge) (تأسست عام ١٢٨٤)، وأدنبرة في اسكتلندا (The University Of Edinburgh) (تأسست عام ١٥٨٣)، بما فيها اللغتين اللاتينية واليونانية. منهم أسقف ونشستر (Winchester) الذي أسس بين عامي (١٣٨٢-١٣٩٤) كلية سانت ماري (Saint Marry) في مدينة أكسفورد، وفي العام ١٤٤٠ أسس الملك هنري السادس (١٤٢٢-١٤٦١) مؤسسة علمية أطلق عليها اسم (Eton College) أو كلية إتون وذلك سنة ١٤٤٠، ومازالت هاتان المؤسستان تعملان بنجاح حتى الوقت الحاضر، وقد تخرج منها عدد كبير من

أعلام العالم. ومن المؤسسات المشهورة الأخرى مدرسة سانت بول (St. Paul) ١٥٠٩، ومدرسة راغبي (Rugby) ١٥٦٧. وما عدا هذه المؤسسات الموجهة أكاديميا، كانت هناك أشكال أخرى من المدارس الرسمية منها مهنية، تتولى تعليم الصناعات المهارات التجارية والصناعية، وكانت النقابات المختلفة تتولى إدارة معظم هذه المدارس^(٧١).

وبعد أن أضحت بريطانيا ساحة للثورة الصناعية وما تلا ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية، تمثلت في تنامي الطبقة الوسطى، وتوسع حق التصويت في الانتخابات بعد الإصلاح البرلماني ١٨٣٢، الذي رفع نسبة الناخبين من ٣١ و ٢٥% إلى ٤٥ و ٤٥% من مجموع سكان بريطانيا^(٧٢)، كان لا بد من محو أمية المجتمع البريطاني، عليه فإن البرلمان قرر في آب ١٨٣٣ تقديم منح مالية سنوية لبناء المدارس في الأماكن الفقيرة التي لا توجد فيها مدارس أهلية، وتقديم منح إضافية للمؤسسات الأهلية، كما خصصت ضرائب خاصة لتمويل هذه المدارس، بغية التخلص من هيمنة ممالي المدارس وتوجهاتهم السياسية والعقيدية، فاشتد على عدم تدريس الدروس الدينية فيها مراعاة للمذاهب الدينية الأخرى غير المذهب الإنجليكاني، كما مكّن هذا الدعم أعدادا كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة من الانخراط في التعليم، بعد أن نمت في بريطانيا اتجاهات سياسية ترى أن التعليم يمثل البوابة الرئيسة لضمان استمرار بريطانيا في تفوقها التكنولوجي والاستعماري، وكانت كل البوادر والإشارات تدفع الجميع إلى التفكير بضرورة تحديث النظام التعليمي، لاسيما مع اقتراب النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لذا تأسست خلال هذه المدة عدد من اعرق الجامعات، منها جامعة لندن عام ١٨٢٩، و جامعة درام (The University Of Durham) عام ١٨٣٢، وجامعة برمنغهام (The University Of Birmingham)، و جامعة ليدز (The University Of Leeds) عام ١٨٢٨، و غيرها^(٧٣).

وبحلول العام ١٨٣٠ كان أكثر من ربع عدد سكان بريطانيا من الأطفال، فكان أمام الحكومة مهمة توفير مقاعد دراسة لمليون وربع المليون من هؤلاء، كما زادت الفاعليات الشعبية المطالبة بذلك، ففي اجتماع عقد في ما نچستر عام ١٨٣٧، ترأسه مارك فيليب (Mark Philips)، تقرر تشكيل جمعية أطلق عليها (جمعية مدارس لانكشاير العامة) أو (The Lancashire Public Schools' Association)، طالبت بتقديم الدعم للمدارس الحرة من الضرائب المحلية، كما بدأت توجهات تعليمية جديدة تطرح باتجاه الابتعاد عن هيمنة الدين على المناهج والقوانين الخاصة بالمدارس، فقد قدم وزير العدل السابق في حكومة الويگ اللورد هنري بروكهام (Henry Brougham) (١٧٧٨-١٨٦٨) إلى مجلس العموم لائحة لتنظيم التعليم العام، كما تقرر منذ العام ١٨٤٠ أن تبدأ المدارس الثانوية التخلص من المناهج الكلاسيكية وتضمين مواد علمية كثيرة تختص بالعلوم والآداب^(٧٤).

ولابد أن نذكر في هذا الصدد أن قوانين المصنع المختلفة (١٨٣٣، ١٨٤٤، و١٨٦٧) أسهمت في تطوير التعليم الوطني، فهي لم تتضمن التركيز على شروط العمل وظروف العمال فحسب، بل كان لها تأثير بصدد فرض القيود على عمالة الأطفال، ووفرت فرص تعليمهم^(٧٥).

لكن التعليم ظل حتى العام ١٨٧٠، يعتمد بصورة واسعة على المزاج العائلي والشخصي، فيرسل الآباء الأغنياء أطفالهم إلى المدارس مقابل أجور، فيما يحاول الآخرون الاستفادة من الفرص التعليمية المحلية المتوفرة، فيما يعرض الكثير من الفقراء عن إرسال أطفالهم للمدارس للاستفادة من الأجور التي يحصلون عليها من عملهم في المصانع. إلى أن استلمت حكومة غلادستون الأولى الحكم (١٨٦٨-١٨٧٤)، فالتفتت للأمر وأصدرت قانون التربية (Education Act) لعام ١٨٧٠، الذي حرر التعليم من هيمنة الكنيسة وجعله إلزامياً، استجابة للمطالب الشعبية المتزايدة بإيجاد حلول لهذا النظام الذي تسوده الفوضى والخلل، ليس هذا فقط بل أن غلادستون نفسه كان مقتنعاً بضرورة إدخال التحديث التدريجي على النظم الانكليزية التقليدية وجعلها ملائمة لمتطلبات الحداثة^(٧٦)، وعدم تبديلها أو إلغائها إلا عند الضرورة فطبق ذلك في حقول عديدة من بينها التعليم^(٧٧).

فالدولة منذ العام ١٨٣٣ كانت تساعد المدارس الابتدائية التي تديرها الكنيسة (الكنيسة الانكليزية في الغالب) وكانت المساعدات في بداية الأمر ضئيلة ثم ازدادت تدريجياً. كما لم تكن هناك مدارس رسمية، وكان نحو نصف أطفال بريطانيا لا يذهبون إلى المدارس بصورة منتظمة^(٧٨)، إلا أن صدور قانون الإصلاح البرلماني لسنة ١٨٦٧، وما تمخض عنه من توسع كبير في أعداد المقترعين، حين رفع أعداد الناخبين من ٨١٤ ألف إلى حوالي مليونين ونصف المليون مقترح^(٧٩)، أعاد من جديد طرح قضية أمية المجتمع البريطاني، الذي بلغت نسبة الأمية فيه حينذاك ما يقرب من ربع السكان، وما يستلزم من ضرورة توسيع التعليم لتمكين الناخب من ممارسة حقه بوعي واستقلالية، وهو ما عبر عنه في حينها، عضو مجلس العموم روبرت لو (Robert Lowe) (١٨١١-١٨٩٢)، بقوله: "علينا أن نعلم أسيادنا"^(٨٠)، ويقصد الشعب الذي أوصلهم للبرلمان، كما أنه جاء استجابة لطموحات الصناعيين الذين حرصوا على رفع منزلة بريطانيا، بنظام تعليمي فاعل، في وقت كانت الانجازات المدهشة التي حققها الجيش البروسي بقيادة بسمارك (Bismark) (١٨١٥-١٨٩٨) ماثلة أمام غلادستون الذي أرجعها إلى رقي نظام التعليم الشعبي الذي اتبع في ظروف الوحدة الألمانية.

وضع وليام فورستر (William Forster) (١٨١٨-١٨٨٦) عضو مجلس العموم عن حزب الويگ، الإطار العام لهذا لقانون التربية ١٨٧٠، مستمداً ذلك من خبرته كنائب لرئيس مجلس التعليم في وزارة غلادستون، وقُدِّم للبرلمان في ١٧ شباط ١٨٧٠، استجابة لحملة قادتها المنظمات الاجتماعية لإصلاح التعليم وتوحيد التعليم الوطني^(٨١). تضمنت اللائحة شمول الأطفال بين أعمار خمس و ١٢ سنة في انجلترا وويلز بالتعليم، وإنشاء مدارس حرة لا تتلقى أية مساعدة من الضرائب المحلية، فضلاً عن إنشاء

مدارس أخرى تشرف عليها مجالس إدارية تنتخب انتخاباً محلياً وينفق عليها من إعانات الحكومة والمبالغ التي يدفعها الآباء والضرائب المحلية. فحضي القانون بموافقة مجلس العموم في القراءة الثانية في ٩ آب ١٨٧٠، بحصولها على (٢٥١) صوتاً مقابل (١٣٠) صوتاً ليصبح ساري المفعول منذ ذلك التاريخ^(٨٢).

ومع أن هذا القانون لا يلبي كل مطالب السياسيين، إلا أنه مثّل قفزة إلى الأمام، فهو لم يجعل التعليم حراً ومجانياً بصورة عامة، إلا أنه عمل على تثبيت نظام المجالس المدرسية الانتخابية التي تشكلت من أجل ملئ الفجوات في النظام الطوعي الموجود. وكانت هذه المجالس مفوضة بتحديد نسبة الضرائب المحلية البالغة ٣%، وبناء المدارس، وتزويدها بالمدرسين، ووضع قانون يحدد السن القانوني للتعليم، وعدم وجود تعليم ديني في هذه المدارس يخدم أي طبقة دينية خاصة^(٨٣).

لذا لم يلق القانون ترحيب الجميع وفي كل المناطق، فقد تركزت الاعتراضات على مفهوم التعليم العام لأنه سيعمل على إضعاف الأصناف وسيقاقتها، وكذلك أصحاب المصانع ويدفع الأطفال المستخدمين في هذه الصناعات إلى الشعور بالاستياء والتمرد، فضلاً عن أن بعض الأسر كانت ترفض أن تتخلى عن المداخل التي يؤمنها عمل أطفالهم، لكن الذي خفف من ذلك أن العلوم والمعارف التي تعلمها الأطفال أسهمت في زيادة إنتاجهم ودقته لاسيما الرياضيات والهندسة واللغة الانكليزية، كما خشي الآخرون من هيمنة سلطة مركزية واحدة على معارف الأطفال ولوائهم، تدفعهم إلى ذلك المصالح الفئوية الضيقة من الكنائس المختلفة والفئات الاجتماعية الأخرى، التي لا تفضل تحرر الشباب والنشء من سطوتها وتبعيتها، بعد أن مكّن القانون الآباء من سحب أبنائهم من مدارس الكنيسة وإرسالهم إلى المدارس المدنية، ومنع المدارس الدينية الداخلية من تدريس مواد ذات طابع طائفي والاكتفاء بتدريس الكتاب المقدس، مما شجع السكان الكاثوليك النازحين من أيرلندا، الذين تزايد عددهم بفعل المجاعة العظيمة (١٨٤٥-١٨٥٠) على الانخراط بالتعليم، كما أن اللائحة جعلت كل المعونات والهبات المقدمة لدعم التعليم الكنسي معلومة ومبوبة، ويقلل بالتالي تصرف رجال الدين بها^(٨٤).

لقد فرض القانون حضور الأطفال الإلزامي للدراسة، ما عدا استثناءات تتعلق بالمرض أو البعد عن المدرسة مسافة ميل واحد، وحدد الأجر الأسبوعي الذي تتقاضاه المدارس من الأهالي بما لا يتجاوز تسعة بنسات لكل طفل، وأقر مرونة في دفع هذه المبالغ من الآباء غير القادرين، وفرض إمكان تعيين ضباط (Officers) لفرض حضور المشمولين بالدراسة، عرفوا فيما بعد (رجال اللائحة) أو (Board Men)، وهكذا بحلول العام ١٨٧٣، شملت الدراسة الإلزامية ٤٠% من مناطق البلاد، وحصل مليوناً من أطفال في انكلترا وويلز على فرص التعلم كما ارتفع عدد المدارس بين عامي ١٨٧٠ و ١٨٨٠، من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف مدرسة، إلى جانب مدرسة ريفية أو مدرستين تديرهما كل أبرشية^(٨٥).

وعلى المستوى الجامعي خطا غلادستون بعض الخطوات المهمة، ففي الرابع من حزيران ١٨٧٠ صدر قرار حكومي بإصلاح نظام الوظائف المدنية في الدولة (ما عدا وزارة الخارجية والوظائف التي تتطلب

مهارة معرفية)، يلزم طلاب الوظائف العادية اجتياز منافسة كي يعطي حوافز جديدة لبلوغ مرتبة رفيعة في التعليم الجامعي^(٨٦). والهدف تخليص الدوائر الحكومية من الضعفاء والعاجزين، بإدخال نظام الامتحان على شاكلة ما هو قائم في الجامعات القديمة لاختيار الراغبين في الوظائف المدنية، ليساعد على تكوين طبقة من الموظفين حريصة على مصلحة البلاد، فضلا عن النزاهة وحسن الإعداد لما يتطلبه العمل في الدولة الحديثة^(٨٧). وقدمت إلى البرلمان في العاشر من ميس ١٨٧٠، لائحة الاختبارات الجامعية (Test University Act)، وصدرت كقانون في العاشر من شباط ١٨٧١، فمُنح طلبتا كمبريدج وأكسفورد حق الحصول على درجات جامعية وشغل الوظائف غير الدينية في الكليات والجامعات من دون إجراء أية اختبارات دينية، وعليه فقد فتحت الجامعات أمام الكاثوليك واليهود والمنشقين^(٨٨). وتبعاً لذلك سار غلادستون قدما في مشروعه الإصلاحية، فقدم مشروعا لتوحيد الكليات الايرلندية في جامعة واحدة تفتتح للكاثوليك والبروتستانت على حد سواء، لكن المشروع هزم في البرلمان، فاستقال في الثالث عشر من آذار ١٨٧٣، لكنه عاد بسبب رفض دزرائيلي تشكيل الحكومة^(٨٩).

وعندما تولى دزرائيلي الحكم (٢٠ شباط ١٨٧٤ - ١٢ نيسان ١٨٨٠) أصدر البرلمان قانونا آخر سنة ١٨٨٠، جعل التعليم إلزاميا ومجانيا بالاعتماد على دعم الطبقة الوسطى، ودعم أراضي الكنيسة التي أبعدا الأحرار عن قانون التعليم لعام ١٨٧٠، لذلك حصل على دعم واسع من مؤيدي حزب المحافظين الذين استبعدت حكومة غلادستون كثيرا منهم في تصويت ١٨٦٧^(٩٠)، وفي العام ١٨٩١، صدر قانون حرر التعليم بالكامل، ليتمكن أفقر الأطفال أن يذهب إلى المدرسة، وصار الحضور إلزاميا على الإطلاق، صحيح أنه استبدل السقف الأعلى لعمر الطفل بـ ١١ سنة بدلا من ١٢، لكن المراسيم اللاحقة ستجعل هذا السقف ١٣ سنة.

وفي مطلع القرن العشرين صدر قانون حكومي في نيسان ١٩٠٠، يتضمن رفع السقف الأعلى للطلاب الذي يبغى دخول المدرسة الابتدائية من عشر سنوات إلى ١٥، بعدها بسنتين، وتحديد في ١٢ تموز ١٩٠٢ صار آرثر جيمس بلفور (Arthur James Balfour) (١٨٤٨-١٩٣٠) رئيسا لوزارة استمرت أربعين شهرا، كان أبرز انجازاتها صدور قانون التعليم لسنة ١٩٠٢، الذي تضمن خضوع المدارس ومؤسسات التعليم لهيئات تعليم محلية (Local Education Authorities)، رمز لها (LEAs)، ترتبط بالمجالس المحلية للمدن، التي انتخبها دافعوا الضرائب، تتحمل مسؤولية متابعة شؤون المدارس الداخلية، بما فيها الدينية^(٩١)، وتتولى تمويل المدارس الثانوية من خزينة المدينة ومردودات الضريبة المحلية المعروفة بـ (Rates) تبعا لنسب استيعاب كل مدرسة، فكان القانون حافزا لكل مدينة لتطوير مدارسها، لكنه أثار استياء كل من البروتستانت وحزب الأحرار، بسبب عدم رغبتهم بدفع الضرائب لتعليم أبناء الكاثوليك والمذاهب الأخرى^(٩٢).

ارتفعت نتيجة هذه الإجراءات والقوانين نوعية التعليم، فمثلت ولادة حقيقية للنظام التعليمي البريطاني، وأضحت فكرة التعليم العلماني مستساغة عند السكان، بعد أن ظلت طوال القرن التاسع عشر غير قادرة على كسب الشعبية المطلوبة والضرورية في ظل النظام الديمقراطي، فشكّلت حوالي ثلاثمئة هيئة تعليم محلية، تشرف على ٥٧٠٠ مدرسة حكومية، و ١٤ ألف مدرسة حرة، وانخفضت نسبة الأمية نتيجة لذلك من ٢٤% في سنة ١٨٧١ إلى ٧% سنة ١٨٩١، ثم إلى ١% سنة ١٩١١. وعلى الصعيد العددي شهدت أعداد الدارسين قفزة كبيرة، فزاد عددهم من مليونين و ٦٠٠ ألف تلميذ عام ١٨٧١، إلى ثلاثة ملايين تلميذ سنة ١٩١١، وكانت الحكومة تصرف على المدارس الابتدائية فقط أكثر من ٢٥ مليون باون^(٩٣).

قدم وزير المعارف البريطاني هربرت فيشر (Herbert Albert Laurens Fisher) (١٨٦٥ - ١٩٤٠) للبرلمان مشروعا عام ١٩١٨، تضمن رفع سن المشمولين بالزامية التعليم حتى ١٤ سنة، وأن تشرف الدولة على نشاط المدارس الثانوية. وبموجب هذا القانون صار يمكن للدولة تمويل المدارس الثانوية الحكومية فضلا عن الابتدائية، ويمكن لمعظم الأطفال الحضور إلى المدارس حتى سن ١٤ سنة، بدلا من الذهاب إلى المدارس الثانوية المستقلة. وشمل توفير تعليم إلزامي جزئي لجميع الأولاد بين ١٤-١٨ سنة، كما قدم برنامجا للتوسع في نظام التعليم الثلاثي (Tripartite System) (الثانوية، التقنية، والثانوية الحديثة)^(٩٤)، لكن هذه البرامج تأجلت بسبب تخفيض الإنفاق العام بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت المرة الأولى التي بدأ فيها التخطيط لإجبار الشباب على الاستمرار في التعليم حتى سن ١٨ سنة، في العام ١٩٢١. وبموجب قانون الحكومات المحلية (The Local Government act) لسنة ١٩٢٩، أصبحت هذه الحكومات مسؤولة عن تمويل مدارس الفقراء الابتدائية^(٩٥)، أما قانون التعليم لعام ١٩٤٤، الذي كتبه راب يتلر (Rab Butler) (١٩٠٢-١٩٨٢) رئيس مجلس التعليم البريطاني في حكومة تشرشل (١٩٤١-١٩٤٥)، وعرف باسمه (The Butler act)، فقد فصل لأول مرة بين الدراستين الابتدائية، والثانوية التي تبدأ بعمر الـ ١١، وقرر أن العمر الذي يمكن للطلاب فيه ترك المدرسة هو الـ ١٥، وعرف أن المدرسة الثانوية مكان للطلبة الموهوبين أكاديميا، فاشتراط في مقدمته أن يخضع الطالب لاختبار، كان ثقافيا في البداية، ثم استبدل باختبار تصنيف (Grading Test)، واستبدل هو أيضا بعد ذلك بنظام آخر سمي (11+ examination)، يستلزم خضوع الأطفال لـ ١١ اختبار، وعلى وفق مستوى الطالب في الاختبارات، إما يوجه إلى المدرسة الثانوية، أو الصناعية، أو الثانوية الخاصة^(٩٦).

لقد تحقق عبر الآليات البرلمانية الكثير من الانجازات التعليمية والتربوية، حين صار يمكن للبريطانيين تعليم أبنائهم مجانا، وبمختلف المستويات، كما حققت بريطانيا انجازات علمية كبيرة، جعلتها في مقدمة دول العالم، نتيجة ذلك، فتحققت أحلام المصلحين، فلو قورنت مطالب هؤلاء أوائل القرن التاسع عشر بما تحقق، لتبين حجم الانجازات، ففي العام ١٨٠٧، اقترح المصلح الاجتماعي وعضو البرلمان صموئيل

وايتبريد (Samuel Whitbread) (١٧٥٨-١٨١٥) في مجلس العموم تَعَامَلاً محدوداً مع التعليم بوصفه جزءاً من قانون الفقراء، فدعا لتكليف المسؤول الكنسي الأبرشي بالإشراف على التعليم، واقترح أن يحصل كل الأطفال بين أعمار سبع و ١٤ سنة على سنتي تعليم، وكان يرى أن ذلك من شأنه تخفيض الجريمة والفقير إلى الأبد^(٩٧).

وإذا كان البرلمان استطاع معالجة بعض القضايا الاجتماعية من خلال المراسيم والمطالبات السلمية، فإنه لم ينس قضيتين لا تقلان إلحاحاً عن ما سبق، هما الفقر والبطالة، اللتين ارتبطتا بالمخاض والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والنتائج الهائلة لهذه التحولات خلال النصف الأول من القرن العشرين، وانعكست على بريطانيا تفوقاً وقوة في ميدان الصراع والاقتصاد العالمي.

ث. مراسيم مكافحة الفقر ١٨٣٤-١٩٤٦:

لقضية معالجة الفقر في بريطانيا تاريخ طويل يمتد إلى العصر الوسيط، ففي عهد الملكة إليزابيث الأولى شرع قانون الفقراء الإنجليزي (The English Poor Laws) لسنة ١٥٣٦، للتعامل مع الفقراء العاجزين كأول قانون فعلي، على الرغم من وجود قانون سبقه يدعى تشريع تيودور Tudor (Legislation) (الذي شرع للتعامل مع المشاكل التي يسببها المشردون والشحاذون خلال فترة حكم أسرة آل تيودور (١٤٨٥-١٦٠٣)^(٩٨)، ثم صدر قانون الفقراء الإليزابيثي (The Elizabethan Poor Law) سنة ١٦٠١، بسبب التطبيق السيئ لقوانين الإغاثة السابقة، التي كانت تقوم على تنفيذها أكثر من ١٥٠٠ أبرشية، فزادها هذا القانون إلى ١٧٥٠ أبرشية، بغية استيعاب السكان المتزايدين واختلاف الأسعار بين الأقاليم^(٩٩)، وتضمن جمع تخصيصات مالية محلية من دافعي الضرائب لإغاثة المرضى والعاجزين وتوزيع الغذاء عليهم، فقد سمي الطعام الموزع تبعاً للمشروع بـ(الرغيف الأبرشي) (The Parish Loaf)، وسميت الألبسة الإغاثة الخارجية أو الخلوية (The Outdoor Relief)، وتضمن إسكان البعض في بيوت الزكاة الأبرشية (Alms houses)^(١٠٠)، لكن برامج المؤسسات الخيرية شابهها الفساد، إذ شملت شحاذين سليمي الجسم، كانوا يرفضون العمل في بيوت الإصلاح (Houses of Correction)، فضلاً عن السلوك الاستبدادي لمراقبي الفقراء، وجعل قانون ١٦٠١، كل من الآباء والأبناء مسؤولون عن بعضهم، إذ كان هناك آباء مسنون يعيشون مع أطفالهم. وكان يمكن لهذه القوانين أن تعمل بفاعلية في ظل عدد السكان القليل، إذ يمكن تمييز الفقراء والعاطلين من غيرهم^(١٠١)،

بدأت في نهاية القرن السابع عشر حركة الملجأ (The workhouse movement) بقيام مؤسسة بريستول للفقراء Bristol Corporation of the Poor)، فقد أقر البرلمان سنة ١٦٩٦، قانوناً بذلك، وتولت المؤسسة إنشاء ملاجئ مختلطة تضم ردهة أيتام وأخرى لإسكان الشيوخ، وحضانة، فضلاً عن إصلاحية للسجناء الأحداث^(١٠٢). ثم حذت أكثر من ١٢ مقاطعة وبلدة خلال العقدين الأولين من القرن

الثامن عشر حذو بريستول بإنشاء مثل هذه المؤسسات من دون تفويض برلماني. فاضطر البرلمان في العام ١٧٢٣ إلى إصدار قانون فحص الملجأ (Workhouse Test Act)، الذي منح الملجأ سلطة محدودة كمؤسسة مرتبطة بأبرشية واحدة أو أبرشيات متعددة، فساعد القانون على نشر فكرة تأسيس الملجأ، فبلغت في العام ١٧٧٦، في إنجلترا وويلز ١٩١٢ ملجأ يرتبط بالأبرشيات والمؤسسات، تضم ما يقرب من مئة ألف فقير^(١٠٣).

نَجح المحامي والخبير بقضايا الفقراء توماس جلبرت (Thomas Gilbert) (١٧١٩-١٧٩٨) في العام ١٧٨٢، في تمرير قانون إغاثة الفقراء (Relief of the Poor Act) الذي تضمن تضافر جهود عدة أبرشيات لتجميع مبالغ من أبوابها، تفرض على مستخدمي البوابات (turnpikes) الكنسية من المصلين، أيام الأحد، تستعمل لمساعدة الفقراء وتخليصهم من الفاقة^(١٠٤). ولمكافحة إدمان الفقراء للكحول، دعا لإغلاق حانات البيرة (ale-houses)، بصورة جزئية، لأن أغلب زبائنها من الفقراء، وفرض رقابة صارمة على هذه الأماكن، وكان جلبرت دعا إلى إلغاء ديون الفقراء الصغيرة وإطلاق سراح المطلوبين، لكن ذلك لم يتم إلا سنة ١٧٩٣^(١٠٥).

وعلى الرغم من الإفرازات المتعددة للثورة الصناعية على المجال الزراعي وتربية الأغنام، وإتباع نظام التسييج، فإن الزراعة البريطانية لم تتمكن من تزويد الأعداد المتزايدة من السكان في بريطانيا بالحبوب والمستلزمات المعيشية لمحدودية الأرض المزروعة، وعوامل أخرى. فبلغت المواسم الرديئة للحصاد بين عامي ١٧٦٥ و ١٨١٤، ثمانية وعشرين موسماً، حسب تقدير أحد المؤرخين^(١٠٦). عليه اضطرت بريطانيا منذ ١٧٧٠، أن تستورد الحبوب والمواد الغذائية من الخارج، وحين صار من المستحيل استيراد بريطانيا الحبوب الرخيصة خلال الحروب النابليونية (١٧٩٩-١٨١٥)، وتزايد سعر الخبز، في وقت لم تتغير الأجور، وتحول الكثير من العمال والطبقة العامة إلى فقراء، بادرت حكومة المحافظين (٨ حزيران ١٨١٢-٩ نيسان ١٨٢٧) برئاسة اللورد ليفربول (Robert Banks Jenkinson, Lord Liverpool) (١٧٧٠-١٨٢٩) من خلال قوانين الحبوب (Corn Laws) لسنة ١٨١٥، بغية الحفاظ على أسعار الحبوب مرتفعة بصورة مصطنعة، إذ منعت بموجبه دخول الحبوب الواردة من الخارج، إلا إذا وصل سعرها حداً معيناً، عندها فقط يسمح باستيراده بلا ضريبة، مستهدفين تشجيع الزراعة والمحافظة على حقوق الملاكين والفلاحين فيها. لكن المواسم الرديئة توالى على بريطانيا، لاسيما موسم ١٨١٦ و ١٨١٧، لذلك اضطرب المجتمع بقوة، فلم تنته الحروب النابليونية إلا وقد انتشرت البطالة والفقر الاقتصادي والصناعي في بريطانيا، فاضطر البرلمان في ١٨١٦ إلى انتخاب لجنة برلمانية للنظر في تعديل قوانين الفقراء، توصلت إلى انتقاء فقرات من القوانين السابقة لتعديلها، وبحلول سنة ١٨٢٠ وقبل أن يتبنى مشروع تعديل قانون الفقراء، تبنت الحكومة معالجة تصاعد أسعار مواد إغاثة الفقراء^(١٠٧)، وألغت عام ١٨٢٨ مبدأ منع جلب الحبوب من الخارج وفرضت ضريبة تبعا لمقياس خاص سمي المقياس المتبدل أو

المنزلق (Sliding)، بغية تأمين استقرار الخبز بوصفه يهم الجميع، لكن الزراعة البريطانية بدأت بالتقهقر في تأمين الحبوب للسكان، ونتيجة استمرار تدهور الأحوال الاقتصادية، لاسيما في سنة ١٨٤٣ عندما عمت المجاعة والقحط (مجااعات الأربعينات في القرن التاسع عشر)، زادت المطالبة الشعبية بإلغاء قانون الحبوب، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى إيقاف العمل بالقانون بصورة مؤقتة عام ١٨٤٧، ثم ألغي نهائيا سنة ١٨٦٩^(١٠٨).

وعلى اثر الدمار الواسع الذي أحدثه تدمير العمال للمكائن، تشكلت لجنة ملكية للتحقيق من فاعلية قوانين الفقراء (Royal Commission into the Operation of the Poor Laws)، مكونة من تسعة أعضاء، بينهم الاقتصادي الانكليزي ناساو ويليام سنيور (Nassau William Senior) (١٧٩٠-١٨٦٤)، والمحامي السير إدوين شادويك (Edwin Chadwick) (١٨٠٠-١٨٩٠)، وذلك سنة ١٨٣٢، فتركزت مخاوف اللجنة بصورة رئيسة على تكاثر الأولاد غير الشرعيين، نتيجة الفقر، ما سيخلق مشكلات مستقبلية، ويظهر هنا تأثير التيار المالثوسي (Malthusians)^(١٠٩)، كما تخوفت اللجنة من أن تقوض التطبيقات الخاطئة لقانون الفقراء القديم، أوضاع العمال الأحرار. واستنتج تقريرها أن هذه القوانين حطمت ازدهار البلاد، نتيجة التدخل في قوانين السوق الطبيعية في العرض والطلب، وأن وسائل الإغاثة تلك سمحت لأرباب العمل بتخفيض الأجور، ما جعل الفاقة والفقر حتميا^(١١٠).

اقترح إدوين شادويك صورة جديدة لقانون الفقراء (Poor Law) لعام ١٨٣٤ تضمن عدم جواز تسلم المعونة لأي رجل قادر جسمياً ما لم يدخل الإصلاحية، وكان شادويك يرى انه ينبغي للإصلاحات نفسها أن تكون أماكن غير جذابة ذات قيود صحيحة، بمعنى آخر يجب على الدولة بناء ملاجئ للفقراء عند الحاجة وإعالتهم فيه، على شرط أن يكون مستوى الحياة فيها أوطأ من مستوى حياة أي عامل يعمل^(١١١)، وكانت هذه الاقتراحات قد ضمنت في قانون الفقراء الذي اقترحه شادويك، وتضمن تأسيس دائرة قانون الفقراء المركزية (Central poor law Department)^(١١٢). لقد عد القانون الفقر جريمة اجتماعية، في الوقت نفسه تضمن مبدأ (أقل استحقاق) أو (Less Eligibility)، فنص على أن يذهب المحتاجون إلى بيوت عمل خاصة، كانت ظروف الحياة والعمل فيها غاية في السوء وبشروط أسوأ من أفقر عامل حر خارج الملجأ، حتى أن العمال كثيراً ما كانوا يفضلون الموت جوعاً على الذهاب إلى تلك البيوت^(١١٣)، وأجاز القانون للنزلاء مغادرة الدار إذا ما أرادوا ذلك، كما تضمن مبدأ (اختبار الملجأ) أو Workhouse Test)، والذي يقتضي أن تلك الإغاثة يجب أن توفر في الملجأ فقط، كما تضمن إلغاء الإعانات المالية التي كانت تدفع للفقراء، وسعى إلى تقليص معدلات الفقر. فولد هذا القانون سخطاً لدى المواطنين. وأصبحت الملاجئ (أو الإصلاحيات) مكروهة فكانت تعرف باسم (قوانين سجون باستيل الفقراء)، بسبب ظروفها القاسية. عليه فقد فشلت حملة قانون مكافحة الفقر للعامين ١٨٣٤-١٨٣٦، وبدأ بعض أعضاء الحركة الجارية التخطيط لإلغاء الملاجئ الموجودة^(١١٤).

لكن ما ظهر في العام ١٨٤٦ في أندوفر (Andover) وعدّ فضيحة في حينها، أعاد الجدل من جديد حول فاعلية قانون الفقراء وتعديلاته، فالظروف التي تم الكشف عنها في ملجأ نقابة أندوفر كانت غير إنسانية إلى حد خطير، ويستلزم مراجعة حكومية سريعة وإلغاء لجنة قانون الفقراء، وبالفعل فقد تم إلغاء اللجنة واستبدلت بلجنة أخرى، تضمنت تفويض لجنة برلمانية بتنفيذ القانون يرأسها وزير، وعين شاردويك في هذا المنصب بعنوان وزير لجان قانون الفقراء، كما عجل ظهور فضيحة أخرى في ملجأ هودرزفيلد (Huddersfield)، من تنفيذ القانون، كان من أبرز قراراته تفويض إدارة الملاجئ إلى اتحادات بدلا من الأبرشيات^(١١٥).

يعد قانون الإصلاح البرلماني ١٨٦٧ بداية لظهور تشريعات وقوانين جديدة تحقق الرفاهية، وبالفعل فقد حظيت التشريعات الخاصة بالفقر دعم الإدارات المحلية، وأثمر ذلك عن استبدال قانون الفقراء بلجنة الحكومة المحلية ١٨٧١ (Local Government Board)، الذي مثل بداية حملة^(١١٦) ضد الإغاثة الخارجية، بدعم من منظمات المجتمع الخيرية، لأنه يمنع المستفيدين من الاعتماد على النفس^(١١٧). وضمن اهتمامها بالشأن الاجتماعي أصدرت حكومة دزرائيلي بعيد انتخابات عام ١٨٧٤ قانون (تنظيف أحياء الفقراء المزدهمة)، وقوانين أخرى حاول أن يثبت من خلالها أن: "ديمقراطية التوري ليست شعارات مجردة"، كما اصدر قوانين الاتحادات التجارية^(١١٨). فعندما عاد دزرائيلي للحكم (١٨٧٤-١٨٨٠) حاول الاهتمام بالإصلاح الاجتماعي الذي كان سلفه وليام غلادستون قد تجاهله، فعالج إلى جانب مسألة بيوت الفقراء، مسائل الصحة العامة وتنظيم العمل والاتحادات التجارية^(١١٩).

وأصدر البرلمان في العام ١٩٠٨ قانوني معاشات الشيوخ والتأمين ضد البطالة^(١٢٠)، إلا أن الميزانية التي قدمتها حكومة الأحرار (٥ نيسان ١٩٠٨-٥ كانون الأول ١٩١٦)، برئاسة هيربرت هنري أسكويث (Herbert Henry Asquith) (١٨٥٢-١٩٢٨)، صاحبها خلاف ونزاع كبيرين بين مجلسي البرلمان (العموم واللوردات) حيال تمريرها واعتمادها للسنة المالية ١٩٠٩/١٩١٠^(١٢١). فقد استندت الميزانية التي اقترحها وزير الخزانة لويد جورج (David Lloyd George) (١٨٦٣-١٩٤٥) في صرفها وإنفاقها على اتجاهين، الأول: قانون الضمان الاجتماعي، الثاني: الإنفاق والتسلح الحربي والبحري الجديد، وما يتطلبه من توفير أموال إضافية جديدة إلى الخزينة، لذا اقترح لويد جورج لتغطيتها توفير ١٦ مليون باون، ولا شك انه مبلغ كبير قياساً بالميزانيات السابقة. فعرض اقتراحه في خطبة ألقاها في مجلس العموم في ٢٩ نيسان ١٩٠٩^(١٢٢)، أوضح فيها لأعضاء المجلس مصروفات السنة الماضية وإيراداتها، وتقدير الاعتماد لمصروفات السنة الجديدة وإيراداتها، مشيراً إلى ما يرغب تطبيقه من تعديلات على النظام المالي^(١٢٣)، لتشمل تخفيض ضرائب معينة وزيادة أخرى، والتدرج في تحديدها وجبايتها، على وفق ثروة الشخص ووضع الاجتماعي^(١٢٤)، وكذلك ضريبة الإنتاج المفروضة على ١٥ مادة شائعة الاستعمال، مصنعة داخل البلاد تختلف نسبها من مادة إلى أخرى، وضريبة ميراث المتوفى التي تجبى على أساس قيمة

الميراث باستقطاع جزء منها يرتفع بصورة مضطربة كلما زادت قيمة الميراث سواء أكان نقداً أم عيناً، وضرائب على السيارات وعربات النقل والملاهي والطوايع والمراهنات والأراضي والإجازات وغيرها^(١٢٥)، وقد وضع لويد جورج نصب عينيه عند عرضه برنامج الميزانية، إعفاء الفقراء منها متى ما قل إيرادهم عن المبلغ المقرر للضريبة^(١٢٦). وكان من الواضح أن عبء استحصال الضرائب وتوفير مبلغ الميزانية سيقع على كاهل الأثرياء.

أدت ظروف الحرب العالمية الأولى، إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، فانعكس ذلك بسرعة على أحوال الفقراء، بل يذكر المؤرخون أن الحكومة اضطرت لتحويل بعض الملاجئ إلى مستشفيات لمعالجة الجنود الجرحى^(١٢٧)، كما ازدادت طلبات الحصول على معونات نظام قانون الفقراء، خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، لاسيما السنوات ١٩٢١-١٩٣٨، التي تخللتها مجموعة إجراءات أنهت نظام قانون الفقراء بالتدريج^(١٢٨)، فقد صدرت في ١٥ تموز ١٩٢٦ لائحة قانون رؤساء الأديرة (Board of Guardians)، الذي يسمح لوزارة الصحة تفويض مسؤولين حكوميين في مهمة مراقبة الملاجئ بدلا من رجال الدين، بسبب تقصيرهم في أداء واجباتهم، ودعمهم عمال المناجم في إضرابهم العام^(١٢٩)، كما ألغيت الملاجئ رسمياً بفعل قانون الحكومات المحلية ١٩٢٩ (Local Government Act)^(١٣٠)،

وبين عامي ١٩٢٩-١٩٣٠ ألغيت قوانين الفقراء، واختبار الملجأ، بموجب لائحة معالجة البطالة (The Unemployment Assistance Board) الذي بدأ العمل به منذ ١٩٣٤، لرعاية أولئك الذين لم يشملهم قانون الضمان الاجتماعي لسنة ١٩١١، وقد نجحت الحكومة بحلول ١٩٣٧، استيعاب الفقراء سليمي الأجسام، حينها لم يبق سوى ١٣% من السكان يستلمون إعاشة فقراء^(١٣١)، كما ألغي سنة ١٩٤٨ نظام قانون الفقراء أخيراً بموجب ديباجة قانون دولة الرفاهية الحديثة (The modern welfare state) وتمير قانون الإعانة الوطني (National Assistance Act)، وقانون مؤسسة الصحة العامة لسنة ١٩٤٦ (National Assistance Act)، الذي بدأ تنفيذه منذ ١٩٤٨، وأدى إلى إيجاد مؤسسة الصحة العامة المعاصرة^(١٣٢).

كانت قضايا الفقر والعمال والرق موضوعات مناسبة لدعاة الإصلاح الاجتماعي، للإدلاء بأرائهم، مستفيدين من تجاهل بعض رموز المحافظين وحزب التوري لمعاناة الطبقات الكادحة وظروف الحياة القاسية، نتيجة الأحداث السياسية الداخلية والخارجية والتي تنعكس بسرعة على هؤلاء، وكانت النتيجة ظهور مجموعة من الأفكار والنظريات السياسية التي قدمت معالجات مناسبة بنظرها لهذه المشكلات، فظهرت على أرض بريطانيا الحركة الجارية، وتبلور الفكر الاشتراكي بشقيه، العلمي (الماركسي)، والطوباوية، كما كانت ساحة لتبلور وظهور النقابات العمالية، وأول جمعية لمناوأة الرق، فضلا عن أول قانون لإلغاء الرق، وأول قانون للتربية، وأول إستراتيجية تعليم، وأول قانون للضمان الاجتماعي. كل هذا



وغيره بفضل التجربة البرلمانية، حين كان البرلمان ساحة للحوار والصراع السلمي واستخدام الوسائل السلمية للضغط والمساومة للحصول على الحقوق.

هوامش البحث:

(١) هناك فرق بين الرق (slavery) والعبودية (serfdom)، فالأول يعني: عبودية مطلقة للمملوك فيباع ويشترى، وغالبا ما يكونوا من إفريقيا، أما العبودية: فهي ارتباط الإنسان بالأرض المملوكة، وقد يباعون ويشترى مع الأرض، وهي عملية مستمرة، لأن أصحاب الأراضي الصغيرة غالبا ما يلجأون إلى الانضمام لظروف القاهرة إلى إقطاعي كبيرة إما بسبب الدين أو القوة. لذا غالبا ما يسمون (عبيد الأرض) أو أقتان. وهم يعملون في الأرض مقابل أجر نقدي أو عيني. وهذه المعاني تختلف عن التفسيرات العربية للاصطلاحين.

"Serfdom" Microsoft® Encarta® Encyclopedia 200; Pitt, William, Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(2) Goldwin Smith, A constitutional and Legal History of England, New York, 1955, P. 189.

(3) J. S. Harold, History of England, London, 1976, P. 57;

http://en.wikipedia.org/wiki/Black_Death

(4) George Macaulay Trevelyan, A shortened History of England, New York, 1967, P. 192.

(5) Smith, Op. Cit., P. 198.

(٦) نعيم عبد جودة، تطور المؤسسة البرلمانية في انكلترا حتى ثورة عام ١٣٩٩م، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٤٣.

(7) Smith, Op. Cit., P. 198.

(٨) الماركنتلية: تيار من الأفكار الاقتصادية ظهر في أوروبا على اثر انحلال النظام الإقطاعي، وتطور منذ منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، يتميز بان التجارة هي النشاط الرئيس، يصابها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتعزيز ثروة الدولة، وعد الماركنتليون الذهب والفضة الثروة الحقيقية وأساس قوة الدولة. تراجع للمزيد: لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، الكتاب الأول، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٦٨-٨٧.

(9) Smith, Op. Cit., P. 198.

(10) J. L. Hammond, and Barbara, The Rise of Modern Industry, London, 1947, PP. 190-192.

(١١) يراجع للتفاصيل عن هذه الحركة وصاحبها:

http://en.wikipedia.org/wiki/Ned_Ludd#cite_ref-0

(١٢) مصطفى محمد غريب، بداية الحركة النقابية في بريطانيا كانت البداية وسبل محافضة الإستغلال قد بدأ بتحطيم الآلة:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=8773>

(١٣) هيز، الثورة الصناعية، ص ١٤١.

(14) James E. Thorold Rogers, Six Centuries of Work and Wages: The History of English Labour, London, 1884, P. 151.

(15) G. P. Gooch, Studies in Diplomacy and statecraft, London, 1943, P. 91.

(16) Charles Tilly and R. A. Schweitzer, Britain's everyday conflicts in an age of inequality, Michigan, 1981, P. 11; <http://www.angryharry.com/refactoryacts.htm>



(١٧) (١٧٨٩-١٨٦١) ابن تاجر بريطاني ولد في ليدز تقلب في عدة مهن، وحين قابل صاحب مصنع الأقمشة الصوفية وود جون الذي كان يناضل ضد تشغيل الأطفال في المصانع قرر الانضمام لحركته، لكنه اختلف عن أنصار الجارتية الآخرين بتأييده لكل اتجاهات حزب المحافظين، بما فيها تصوراتهم الطبقيّة، فهو يعتقد أن حقوق العمال ينبغي أن تمر من خلال المحافظين لأنها إحدى واجباتهم.

<http://www.spartacus.schoolnet.co.uk/IRoastler.htm>

(18) George Macaulay Trevelyan, Lord grey of The reform bill, London, 1920, P. 361; Viday Dhar Mahajan, England since 1485, New Delhi, 1969, p. 215.

(19) H. Heaton, Economic History of Europe, Harper, 1948, P. 245.

(20) Trevelyan, Lord grey..., P. 25.

(21) Henry Mayhew, London labour and the London poor: a cyclopaedia of the condition and Earnings, New York, 1851, Vol. I, PP. 106, 278.

(22) Ibid., PP. 590-591.

(23) Heaton, Op. Cit., P. 245.

(24) Trevelyan, Lord grey..., P. 96.

(٢٥) حافظ عفيفي باشا، الانجليز في بلادهم، القاهرة، ١٩٣٥، ص ١٢.

(26) G. M. Trevelayn, English Social History, London, 1961, P. 575.

(27) C. J. Hayes, A Political and cultural History of Modern Europe, New York, 1939, Vol. II, PP. 475- 476.

(28) Ibid., P. 477.

(29) Roger D. Congleton, Perfecting Parliament. Constitutional Reform, Liberalism, and the Rise of Western Democracy, George Mason University, 2009, P. 321.

(30) Ibid., P. 314.

(٣١) حافظ عفيفي باشا، المصدر السابق، ص ١٢.

(32) Heaton, OP. Cit., P. 243-245.

حددت ساعات العمل اليومي في الوقت الحاضر بأربعين ساعة أسبوعياً.

Gooch, Op. Cit., P. 91.

(٣٣) حافظ عفيفي باشا، المصدر السابق، ص ١٣.

(٣٤) هـ. ا. ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩- ١٩٥٠)، ترجمة: احمد نجيب هاشم، الطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٥٠-٣٥٣.

(٣٥) نقلا عن: إحسان علي حسين الشمري، إلغاء الرق في بريطانيا، "مجلة لارك"، كلية الآداب، جامعة واسط، العدد الثالث، ٢٠١٠، ص ٨٢.

(٣٦) نقلا عن: عبد السلام الترماني، الرق. ماضيه وحاضره، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٤٤-١٤٥.

(٣٧) إحسان الشمري، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٣٨) فشر، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

(٣٩) زاهر رياض، الاستعمار الأوربي لأفريقيا، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٥٢.

(40) James Harvery Robinson, An Introduction to the History of Western, Boston, 2008, P. 268.

(41) Michael Hennell, William Wilberforce 1759–1833: the Liberator of the Slave.

<http://www.virtueonline.org/portal/modules/news/article.php?storyid=5121>

(٤٢) جلال يحيى، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٩٨.

- (43) http://www.bbc.co.uk/history/historic_figures/wilberforce_william.shtml
- (44) Thomas Clarkson, The History of the Rise, Progress, and Accomplishment of the Abolition of the African Slave-trade, by the British Parliament, Vol. II, New York, 1836, P. 238-240.
- (45) Ibid., Vol. III, PP. 123-124.
- (٤٦) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ١٢٢.
- (47) David Douglas, English historical Documents, Great Brittan, 1957, PP. 809, 822.
- (48) Ibid., P. 820.
- (٤٩) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ١٩٧.
- (50) Douglas, OP. Cit., P. 822.
- (51) Sir Reginald Copland, The British Anti- Slavery movement, London, 1933. P. 103.
- (٥٢) إحسان الشمري، المصدر السابق، ص ٨٥.
- (٥٣) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (54) Robinson, Op. Cit., P. 317.
- (٥٥) عبد السلام الترماتيني، المصدر السابق، ص ١٥٦.
- (56) Robinson, Op. Cit., P. 318.
- (٥٧) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٢٠٣.
- (٥٨) محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٠٣.
- (٥٩) أ.ج. هوبكنز، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٢٨.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.
- (٦١) نقلا عن: هوبكنز، المصدر السابق، ص ٢٢٨.
- (٦٢) إحسان الشمري، المصدر السابق، ص ٨٦.
- (63) Clarkson, OP. Cit., Vol. III, P. 270.
- (٦٤) محمد محمد صالح وآخرون، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر، بغداد، ١٩٨٥، ص ٨١-٨٢.
- (٦٥) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٦٣.
- (66) Derek Hopwood, The Arabian Peninsula: Society and Politics, London, 1972, P. 119.
- (٦٧) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ١٩٨.
- (68) R. G. Gammage, History of the Chartist Movement 1837- 1854, London, 1894, P. 167.
- (69) Eric Williams, Capitalism and slavery, North Carolina, 1944, P. 178.
- يمكن الاطلاع على صفحات محددة من الكتاب على الموقع:
- <http://www.amazon.com/Capitalism-Slavery-Eric-Williams>
- (٧٠) نقلا عن: العقاد، المصدر السابق، ص ١٨٥.
- (71) R. J. W., Education In England, Part. II, in:
- http://www.know-britain.com/general/education_in_england_2.html.
- (72) Anthony Wood, Nineteenth Century Britain 1815-1915, London, 1960, P. 452.
- (73) <http://www.subae3.com/vb/archive/index.php/t-38846.html>.
- (74) George Hodgins, Report on Popular Education in England 1807-98, Toronto, 1899, PP. 37,38.

(75) <http://www.subae3.com/vb/archive/index.php/t-38846.html>.

(٧٦) أ. ل. راوس، التاريخ الانكليزي، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٢١٦.

(77) David Thomson, England in the Nineteen Century, London, 1971, P. 226.

(78) J. A. Rickard, History of England, New York, 1911, P. 189.

(79) Wood, Op. Cit., PP. 452-453.

(٨٠) نقلا عن: سهيلة شندي البدرى، ولیم غلادستون والقضية الأيرلندية ١٨٦٨-١٨٩٤، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

(٨١) محمد يوسف إبراهيم القرشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص ٢٦.

(82) Herbert L. Peacock, A History of Modern British 1815-1975, London, 1967, PP. 125- 126.

(٨٣) سهيلة شندي البدرى، المصدر السابق، ص ٣٩.

(84) Hodgins, Op. Cit, P. 14;

[http://en.wikipedia.org/wiki/Elementary Education Act 1870](http://en.wikipedia.org/wiki/Elementary_Education_Act_1870)

(85) C. Birchencough, History of Elementary Education in England and Wales from 1800 to the Present Day, London, 2008, P. 46.

(٨٦) سهيلة شندي البدرى، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٨٧) راوس، المصدر السابق، ص ٢١٦.

(88) Birchencough, Op. Cit., PP. 63, 72.

(89) [http://en.wikipedia.org/wiki/William Ewart Gladston](http://en.wikipedia.org/wiki/William_Ewart_Gladston)

(90) Thomson, Op. Cit., P. 181.

(91) Birchencough, Op. Cit., P. 294.

(٩٢) محمد يوسف القرشي، المصدر السابق، ص ٣٩.

(93) Cecil Stuart Emden, The people and the constitution, Oxford, 1959, P. 222;

[http://en.wikipedia.org/wiki/History of education in England#cite ref-8](http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_education_in_England#cite_ref-8)

(٩٤) يحتوي هذا النظام ثلاثة أنواع من المدارس، الثانوية، تقنية ثانوية، ومدرسة ثانوية حديثة. ويوجه التلاميذ إلى هذه المدارس طبقاً لأدائهم الاختبارات الإحدى عشر، والمدرسة الثانوية الحديثة، مدارس مهنية أسست ليدخلها التلميذ الذي يفشل في الإجابة عن ٢٥% من الاختبارات الـ ١١ المقررة، فيتعلم التلميذ بعض المهن المفيدة كالطبخ والنجارة وإدارة المنازل، ظل هذا النظام سائداً في ظل حكومة المحافظين (١٩٥١ - ١٩٦٤)، لكن حكومة العمال استبدعته وشككت به بعد ١٩٦٥. ثم ألغى رسمياً في إنجلترا وويلز سنة ١٩٧٦، وفُسخ المجال للنظام الشامل. لكن بعض المقاطعات استمرت بالعمل به.

[http://en.wikipedia.org/wiki/Tripartite System](http://en.wikipedia.org/wiki/Tripartite_System)

(95) Birchencough, Op. Cit., P. 273.

(96) H. G. Dent, Raising the school. Leaving Age in Britain, The School Review © 1947, The University of Chicago Press. In: <http://links.jstor.org/pss/1082674>

(97) [http://en.wikipedia.org/wiki/Samuel Whitbread](http://en.wikipedia.org/wiki/Samuel_Whitbread)

(98) Ethel Mary Hampson, The treatment of poverty in Cambridgeshire, 1597-1834, Cambridge, 1934, P. 286.

(99) Ibid., P. 152.

(100) Ibid., PP. 106, 111.

- (101) Ibid., PP. 14, 71.
- (102) Paul Langford, A polite and commercial people: England 1727-1783, New York, 1989, P. 151.
- (103) Hampson, Op. Cit., PP. 73, 77.
- (104) Langford, Op. Cit., P. 484.
- (105) [http://en.wikipedia.org/wiki/Thomas_Gilbert_\(politician\)](http://en.wikipedia.org/wiki/Thomas_Gilbert_(politician)).
- (١٠٦) نقلا عن: محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص ٨٣.
- (107) Mary A. M. Marks, The corn laws. a popular history, London, 1908, PP. 103-106.
- (١٠٨) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص ٨٢-٨٥.
- (١٠٩) نظرية للقس توماس روبرت مالثوس (Thomas Robert Malthus) (١٧٦٦-١٨٣٤)، فحواها، اعتقاده أن سبب المشكلات الحالية ومستقبلية، تكمن في زيادة السكان، لأن الخيرات المادية تزداد بمعدل أقل من معدل نمو السكان، إذ يتزايد السكان على وفق متوالية هندسية، بينما الخيرات والثروات تنمو على وفق متوالية حسابية. من أهم كتبه: مبدأ السكان (The Principle of Population).
- <http://www.britannica.com/.../Thomas-Robert-Malthus>
- (110) Hampson, Op. Cit., PP. 201; Paul Felix Aschrott, The English poor law system, past and present, London, 1888, P. 28.
- (111) Viday Dhar Mahajan , op.cit,p.216.
- (١١٢) صادق السوداني (الدكتور)، محاضرات في الاشتراكية، ترجمة: محمود عبد الواحد، ألقاها على طلبة الدكتوراه تاريخ حديث، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢/١١/٣.
- (113) Harry Header, op.cit,p.219.
- (114) R. R. Palmer and Colton, A History of the modern world, Alfred Knoff, 1956, PP. 465-466.
- ويراجع للتفاصيل: بالمر، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٣.
- (115) Aschrott, Op. Cit., P. 37.
- (١١٦) استعملت اللانحة مصطلح (Crusade)، ومن معانيها حملة صليبية، على الرغم من عشرات البدائل للكلمة، فربما كان هذا الاستعمال مقصودا.
- (117) Aschrott, Op. Cit., P. 166.
- (118) Encyclopedia Britannica", Vol. IV, New York, 1990, P. 128.
- (119) David Thomson, England in the Nineteen Century, London, 1971, P. 181.
- (١٢٠) حافظ عفيفي باشا، المصدر السابق، ص ١٢.
- (121) Reynold, Op. Cit., P. 40.
- (122) Colin Cross, The Liberals In power 1905-1914, London, 1963, P.101.
- (٥) يعد يوم ٣١ آذار بمثابة نهاية السنة المالية.
- (٦) موروا، اندريه، ادوارد السابع وعصره، ترجمة: فؤاد باشا، بلا، ص ٤٨٥.
- (١) محمد محمد صالح، تاريخ أوربا الحديث ١٨٧٠-١٩١٤، بغداد، ١٩٦٨، ص ٧٢.
- (126) Wood, Op. Cit., P. 416.
- (127) "Battle Hospital during the First World War No. 70", in:
<http://www.museumofreading.org.uk/collections/album/pdfs/battle%20hospital%20-%2070.pdf>; http://www.ssmjchurchyard.org.uk/the_workhouse.php.

(128), John Moss, Voluntary organisations and the National Assistance Act: a short description of the provisions of the Act as they affect voluntary organisations in their relation with local authorities, London, 1948, P. 3.

(١) أعلن الإضراب من ٣ مايس ١٩٢٦ إلى ١٣ منه، أي أنه دام عشرة أيام بدعوة من الجمعية العمومية لمؤتمر نقابات العمال في محاولة لإجبار الحكومة البريطانية على التدخل لمنع تخفيض الأجور والظروف المتدهورة لعمال مناجم الفحم، لكن الإضراب فشل في تحقيق أهدافه.

Jeffrey Skelley, The General Strike 1926, London, 1976.

(130) Ibid., P. 15.

(131) Graham Robson and others, A Practical Approach to Housing Law, London, 2005, P. 74.

(132) Ibid., P. 116.